الأمم المتحدة A/54/PV.78

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٧٨
الجمعة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جوسيس (ليتوانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحوار بين الحضارات

تقرير الأمين العام (A/54/546)

مشروع قرار (A/54/L.60)

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني حقا أن أتكلم باسم إندونيسيا بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال بشأن "الحوار بين الحضارات". واسمحوا لي أستهل بالإعراب عن أعمق تهانئنا لوفد جمهورية إيران الإسلامية على مبادرته التي جاءت في الوقت المناسب بشأن هذا الموضوع وعلى الجهود الكبيرة التي بذلها لبدء الحوار. ونحن نعتقد أنها جاءت في الوقت المناسب ليس بسبب مغزى الألفية الجديدة وبداية عصر جديد يتسم بزيادة الوعي والتفاهم فحسب، ولكن أيضا في ظل خلفية العنف المحتدم في أرجاء العالم ونحن نختتم هذا الفصل من تاريخنا. ومن دلائل اليُمْن أيضا أننا نضطلع بمداولاتنا في هذا اليوم، وهو يوم حقوق الإنسان.

إن زيادة الاتصال وتحسن المعرفة بالمفاهيم والممارسات التي تبدو لأول وهلة غريبة أو مختلفة لم تعد على البشرية عبر الزمن إلا بالفائدة. لأنه من خلال عملية البحث تلك والدراسة وتبادل الأفكار، أمكن إحداث التغيير الحقيقي والدائم وإحراز السلام. ونحن اليوم في وضع متميز يمكننا من توسيع الحوار ليصبح حوارا بين الحضارات المنتشرة في أرجاء المعمورة. وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت متوفرة، والتقدم في وسائل الاتصال والسفر لم ييسر هذا الحوار بين الحضارات فحسب، بل جعله لازما. وستصبح العولمة عملية إيجابية وستحظى بالترحيب عندما تلتقي الشعوب والحضارات في حوار لا في صراع.

وقد حطمت نهاية الحرب الباردة النموذج القديم للعلاقات الدولية. ومع نهاية الصراع بين الشرق والغرب الذي استمر عدة عقود، كان هناك من يرون ضرورة تشكيل أحلاف جديدة لحماية المكاسب التي تحققت والحفاظ على القيم التقليدية والتراثات الثقافية من التهديدات الجديدة المحتملة. وتنبأ البعض بأن التنافس بين الشرق والغرب سيحل محله تنافس بين الشمال والجنوب، وبين الموسرين والفقراء، مع بُعد ديني

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-27610

0027610

وعنصري مضاف إليه. وكانت الحاجة تدعو إلى تجنب الصدام بين الحضارات، واتحدت البلدان المتشابهة في التفكير معا في تحالفات جديدة.

وعلى الصعيد المحلي يمكن أن يُنظر إلى هذا الأمر باعتباره مجرد تعصب أعمى وجهل. وعلى الصعيد الدولي يمثّل ظلما للإنسانية وعائقا للتقدم الذي نسعى إليه جميعنا، ويغلق الباب في وجه أي استنارة ويقضي على أي أمل في تحقيق التسامح والقيم المشتركة على الصعيد العالمي. والحوار بين الحضارات مسألة أساسية إذا أردنا بلوغ أهدافنا التي طالما سعينا إليها والمتمثلة في إنهاء العنصرية والتمييز العنصري وتعزيز حقوق الإنسان عن طريق التعاون والتفاهم. وينبغي أن أذكّر بأن دعوة إيران إلى الحوار بين الحضارات كانت قائمة على أساس افتراض أن تنوع الجنس البشري مصدر قوة وليس سببا للانقسام. وبدلا من سد الأبواب والدفاع ضد عدو وهمي، فإن الحوار يكون شاملا ويمكّن الجميع من الإسهام في تكوين ثقافة عالمية.

وفي هذا الصدد، فإن شعارنا في بلدي، إندونيسيا، هو "بينيكا توغال إيكا"، ويعني "الوحدة في التنوع". إذ أننا نستمد قوتنا من مئات المجموعات العرقية المختلفة التي تكوّن الأمة الإندونيسية. ولأن مواطنينا يعتنقون الأديان الرئيسية في العالم، وينحدرون من خلفيات عرقية متنوعة ذات لغات متميزة ويعتزون بتراثهم المتنوع، فإننا نتطلع إلى مستقبل زاهر لن يتأتى إلا نتيجة للتسامح والاحترام.

وإندونيسيا، من واقع تجربتنا على الصعيد الوطني، ومع الاعتراف الصادق بأهمية الحاجة إلى تهيئة هذا المناخ على الصعيد الدولي، تؤيد فكرة إجراء حوار بين الحضارات وبالتالي فإنها من بين مقدمي مشروع القرار A/54/L.60.

وعلى نفس المنوال، ترحب إندونيسيا بالأنشطة الجوهرية التي اضطلعت بها منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها لتشجيع وتيسير تبادل الآراء بين راسمي السياسات وفي داخل كل مجتمع. ووفدي يشيد بالاقتراح الذي قدمته منظمة المؤتمر الإسلامي لإعداد مشروع إعلان عالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمل مدته عشر سنوات. وبالمثل فإن إعلان سنة ٢٠٠٠ باعتبارها السنة الدولية للثقافة والسلام بموجب القرار ١٥/٥٢، من شأنه أن يكمل أهداف الحوار.

والحوار بين الحضارات من شأنه أن يثبت شرعية مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأن يعزز كثيرا المداولات الجارية في هذا المحفل. ومن شأنه أن يمكّننا من المضي قدما في مجالات مثل حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والمسائل البيئية والعديد غيرها من المسائل. ولذلك فإن إندونيسيا تدعم بقوة هذا الحوار وتتطلع إلى الاضطلاع به بصورة ناجحة.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): إن إنشاء الأمم المتحدة، في أعقاب الاضطراب الهائل الذي أحدثته الحربان العالميتان، كان يحدوه روح التسامح والوفاق والتضامن، بهدف بناء عالم خال من الكراهية والعداء. وقد مكن ذلك الروح الإيثاري من إقامة ما سمي حينذاك بالتعايش السلمي، والذي لم يكن أكثر من حوار بين عالمين يختلفان كل الاختلاف، بدءا بإيديولوجيتيهما ونظاميهما السياسيين.

وتجربة التعايش السلمي هذه دليل واضح على التعايش الذي يمكن أن يجمع بين الشعوب من جميع الأعراق واللغات والثقافات.

لذلك، لا بد للأمم المتحدة وهي تضطلع بمهمتها المتمثلة في ضمان السلم الدولي أن تجعل الحوار فيما بين الحضارات سلاحها الرئيسي، لأن هذا الحوار هو الشيء الوحيد القادر على قهر الصراعات والمواجهات والعداوات الشديدة بين الشعوب. ولذلك يجب ألا يكون مدعاة لدهشة أحد أن تعلن الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام وسنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وهذا في الواقع، أسلوب رمزي لتذكيرنا بالرابطة الوثيقة بين السلام والحوار وبتلازمهما في رحلة السعي من أجل حضارة عالمية.

إن بلدي، إذ يتولى رئاسة مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالأمم المتحدة، لا يسعه إلا أن يعرب عن آرائه حول موضوع إعلان طهران الهام المتعلق بالحوار بين الحضارات الذي اعتمد في أيار/ مايو ١٩٩٩، أو القرار المتعلق بالحوار بين الحضارات المعاصرة، الذي صدر عن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في واغادوغو. وعلاوة على ذلك، أشار متكلمون عديدون إلى الدور الحاسم الذي قام به الرئيس محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية، والرئيس الحالي لمنظمة

المؤتمر الإسلامي، فيما يختص باتخاذ القرار بإعلان سنة الأمم المتحدة الدولية للحوار بين الحضارات، ونحن مقتنعون بأن التعاون فيما بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال، سيكفل نجاح هذا الحدث العالمي الاستثنائي.

ولهذا السبب يود وفدي أن يثني من صميم القلب على الأمين العام لما بذله من جهود، وعلى الأخص تعيينه ممثلا شخصيا له يعني بهذه المسألة ويعمل في تعاون وثيق مع الحكومات ومع مجموعات إقليمية معينة لتنفيذ المبادرة. ويبين التقرير المؤقت المقدم إلينا في هذا الصدد جدية النهج الذي اتبعه، وكذلك تصميمه على تحقيق مهمته. وهذا هو أيضا ما يجعلنا نلتمس من الجمعية أن تؤيد بقوة، وبتوافق الآراء، مشروع القرار A/54/L.60، المعروض عليها اليوم. وهذا العمل العظيم يتطلب من جميع الدول بطبيعة الحال أن تشارك فيه، لأنه مسعى جماعي يستهدف إضفاء سمات أكثر إنسانية على عالمنا. والدعوة موجهة إلى الحكومات والمنظمات والمؤسسات والباحثين والسياسيين والقادة الروحيين وغيرهم حتى يضطلعوا جميعا بالبرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية المناسبة لتعزيز الحوار فيما بين الشعوب والحضارات.

ونحن غير بعيدين زمنيا عن حدث سيكون بالقطع واحدا من أعظم أمثلة الحوار بين الثقافات والأديان: وأعني بذلك بيت لحم ٢٠٠٠. ومثلما قلتُ من قبل، سيكون الاحتفال بمولد المسيح في بلاد الإسلام برهانا على التسامح ومثالا على الأخوة لم يسبق له مثيل، يعود الفضل فيه إلى التعاون بين السلطة الفلسطينية والكرسي الرسولي وإيطاليا.

نتمنى أن يصبح هذا العمل المحدد، القائم على روح الصداقة والاتفاق والتفاهم التام، مصدرا لإلهام المجتمع الدولي وإرشاده ليتسنى لنا أن نجعل سنة ٢٠٠١ سنة للحوار بين الحضارات حقا.

السيد ساداسيفان (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أذكر أنني ألقي بياني هذا بالنيابة عن سفيرنا السيد كيشور محبوباني.

ونحن نود أن نهنئ حكومة جمهورية إيران الإسلامية لاتخاذها زمام هذه المبادرة الحسنة التوقيت. لقد قررت سنغافورة أن تنضم في هذه السنة إلى مقدمي مشروع القرار؛ ولذلك سنتكلم على سبيل التأييد له. وسنتناول في بياننا اليوم ثلاث نقاط رئيسية. أولا، نأمل أن نوضح لماذا حان الوقت لمولد هذه الفكرة. ثانيا، نود أن نبين بعض الشروط التي يتعين الوفاء بها لكي يكون الحوار ناجحا. وثالثا، نود أن نناقش بعض الصعوبات التي لا مفر منها.

وبالنسبة لكل من هذه النقاط الثلاث، سنتناول أيضا ثلاث نقاط فرعية. وفيما يختص بالنقطة الرئيسية الأولى، نعتقد أن هذه الفكرة جاءت في أنسب وقت لأسباب عديدة. أولها أنه بات أمرا واقعا لا يمكن إنكاره أننا نعيش في عالم تقلصت فيه المسافات؛ وأن العالم لم يكن أبدا بهذا الصغر. والحضارات البعيدة أصبحت بمثابة جيران قريبين. وفي الماضي سافرت الحضارات، إذا استخدمنا المجاز، في زوارق مختلفة ومحيطات مختلفة. أما اليوم فإننا نتقاسم الزورق نفسه ونحن الآن لدينا مصالح مشتركة جوهرية. إلا أن مصالحنا المشتركة تغطي خلفيات تاريخية متنوعة. وما لم ينسجم ركاب الزورق كل مع الآخر. فلن يكون بوسع الزورق أن ينجو طويلا من الغرق. وهذا سبب رئيسي من أسباب احتياجنا للحوار بين الحضارات. ورغم أننا الآن من الناحية الفعلية في زورق واحد فإننا لا نزال من الناحية الفكرية منتمين إلى عوالم مختلفة.

ثانيا، لم يتقلص العالم فحسب، بل ترابطت حيواتنا وباتت معتمدة على حيوات الآخرين أيضا. فهناك الآن تقبل بدرجة طيبة للتكافل في المجال الاقتصادي وما علينا إلا أن ننظر إلى الطريقة التي بدأت بها الأزمة المالية الآسيوية في جنوب شرقي آسيا ثم ترددت أصداؤها في بقية العالم. ولكن هذا التكافل يسري أيضا في مجالات أخرى. فنحن الآن نتقاسم بيئة عالمية واحدة لا سيما الضرورات التي من قبيل الماء والهواء. أما السحب النووية فإنها لا تحترم حدودا؛ كذلك الأمر بالنسبة للأمراض. وفي الوقت نفسه أوجدت الاتصالات الجماهيرية والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن الانترنت، على الصعيد الثقافي، تفاعلا وثيقا بين الثقافات البعيدة على مستوى لم يُشاهد من قبل على مدى التاريخ البشري على الإطلاق. وهذا سبب آخر يدعو إلى الحوار.

ولعل السبب الثالث هو أوضح الأسباب على الإطلاق. فلأول مرة في التاريخ يحتمل أن تزدهر عدة حضارات كبرى في وقت واحد. وهذه ظاهرة جديدة،

لا سيما إذا نظر المرء إلى تاريخ الألفيتين السابقتين. فعندما كانت بعض المجتمعات الآسيوية تمر بحالة ازدهار قبل ألف سنة كانت المجتمعات الأوروبية في حالة وهن. وعندما بلغت الحضارات الأوروبية ذرى جديدة في مجال الإبداع في العلم والتكنولوجيا والثقافة في القرون القليلة الماضية، بقيت المجتمعات الآسيوية في حالة وهن. وفي القرون القليلة المقبلة ستزدهر حضارات متنوعة في وقت واحد. ويرى صمويل هانتنفتون أن هذا يمكن أن يؤدي إلى صدام بين الحضارات. ونحن نعتقد أن من الممكن منع ذلك بحوار بين الحضارات.

نقطتنا الرئيسية الثانية مؤداها أنه لكي يكتب النجاح لأي حوار، فلا بد أن نكفل توفر بعض الشروط. وأول هذه الشروط ضرورة وجود تسامح قائم على التنوع. وبالنسبة للعقول التي صقلتها الثقافة، يبدو هذا مثل ترديد اصطلاح مكرر مبتذل. ولكن إذ تابعنا البرامج التلفزيونية لشبكة سي. إن. إن. والقسم العالمي بهيئة الإذاعة البريطانية كل يوم وشاهدنا صور الصراع الذي خلقته الاختلافات العرقية واللغوية والدينية والثقافية، لأدركنا أن تحقيق التسامح القائم على التنوع لن يكون هينا.

وبجهد متواضع حاولت سنغافورة تعزيز التسامح بتشجيع احترام جميع الديانات والثقافات. ومع صغر حجم سكاننا البالغ ثلاثة ملايين نسمة، عندنا أربع لغات رسمية. وفي احتفالات الدولة، التي توجه فيها الدعوات إلى الممثلين الدينيين، لدينا عدد كبير من الممثلين. ونعتقد أن احترام التعددية شرط ضروري لتهيئة الأوضاع من أجل بقاء سنغافورة على الأجل الطويل. ونعتقد بأنه ضروري أيضا لبقاء العالم.

ثانيا، ينبغي أن يكون هناك تسامح تجاه التغيير. وعبر معظم الحقب التاريخية، عاش معظم الناس في مجموعات معينة من الأنماط. ونشأ معظمنا في عوالم أحادية الثقافة تشابهت فيها تقاليد الأطفال مع تقاليد أجدادهم. والآن تتحرك ساعة التاريخ إلى الأمام بسرعة فائقة. ولن يمر أطفالنا على الإطلاق بتجربة بيئة أجدادنا. ويتعين عليهم أن يتعلموا وسائل تكييف تقاليدهم وثقافاتهم لكي تتلاءم مع الاتجاهات والقواعد العالمية الجديدة. وعلى سبيل المثال، تضع الجمعية العامة بصورة منتظمة أعرافا جديدة تتعلق بمعاملة الأطفال والنساء والأقليات. وهذه الأعراف الجديدة يجب مزجها مع الأنماط القديمة. وهذا يتطلب تسامحا تجاه التغيير.

ثالثا، سوف نحتاج إلى التسامح في التعليم. وقد يبدو مفهوم التسامح في التعلم بحد ذاته شاذا. وربما يقول البعض إن التعلم يتطلب يقينا التسامح وليس العكس. وهذا التصريح ليس تجريديا. فهو يعكس حقائق اليوم. وفي القرون القليلة الماضية، وجدت أكثر المجتمعات نجاحا في ركنين من العالم، أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وتقاسمت هاتان المنطقتان من العالم بسخاء إنجازاتهما في مضمار الحضارة كما تقاسمتا تجاربهما التعليمية مع بقية العالم. وفي غمار ذلك اعتقدتا أيضا أن التعلم على صعيد العالم طريق يسير في اتجاه واحد: إنهما تعلمان وبقية العالم تتعلم. ومع ازدهار مجتمعات وحضارات أخرى، أضحى من الحتمي أن يكون التعليم طريقا يسير في اتجاهين. وثمة شيء ما قد تتعلمه جميع المجتمعات من بعضهما البعض. وعلى سبيل المثال، حققت المجتمعات المتقدمة النمو تقدما في تطوير لغة الحقوق. وتمكنت عدة مجتمعات نامية من البقاء طوال قرون بالتأكيد على لغة الواجبات. وتستطيع المجتمعات المتقدمة النمو والمجتمعات النامية أن تتعلم إحداها من الأخرى بإيجاد توازن بين لغتي الحقوق والواجبات. وهذا يتطلب التسامح في التعلم.

وفيما يتعلق بالنقطة الرئيسية الثالثة، نعتقد أن الحوار ليس سهلا على الإطلاق، حتى بين الأفراد. ومن الحتمي، أن توجد صعوبات. وفي ميدان الحوار بين الحضارات، نرى أن هناك على الأقل ثلاث صعوبات: مفاهيمية وتمثيلية وسياسية.

أولا، فيما يتصل بالجبهة المفاهيمية، السؤال الأول الذي يتعين أن نسأله هو: أين تنتهي حضارة وتبدأ أخرى؟ وتاريخ البشرية يعلمنا أن الحضارات ليست دائما كيانات منفصلة تماما، مثل كرات لعبة البلياردو. فمعظم الحضارات أصبحت متشابكة مع غيرها بطريقة أو أخرى. ومن الواضح أن فض تشابك حضارة مع أخرى مسألة صعبة. إلا أننا نعلم أيضا من خبراتنا المشتركة في الحياة أنه توجد عوالم ثقافية مختلفة. وتتنوع عادات الحياة كما يتنوع احترام التقاليد في أنحاء العالم. ونستطيع أن نرى حضارات مختلفة حتى إن واجهتنا صعوبات في تحديد حدودها بوضوح. وبعض الصعوبات المفاهيمية يتطرق إليها أيضا مرفق تقرير الأمين العام.

المشكلة الثانية ستكون على الجبهة التمثيلية. فالحضارات، على العكس من الدول القومية، ليس لها هياكل منظمة. وكان من اليسير نسبيا للعالم أن ينشئ عصبة أمم أو أمما متحدة. وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إنشاء "عصبة حضارات" أو "حضارات متحدة". وسيكون اختيار أو انتخاب ممثلين للحضارات في هذا الحوار مهمة دقيقة وصعبة.

والصعوبة الثالثة ستكون على الجبهة السياسية. إن الحوار يجري على أفضل وجه في اجتماع يعقد بين أطراف متساوية. ولكن الحضارات، مثلها في ذلك مثل كل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، ليست متساوية على الإطلاق. وهناك تفاوتات في القوة. وبغية التغلب على تلك التفاوتات، يتعين على القوي أن يتعلم التكلم بتواضع ويتعين على المتواضع أن يتعلم التكلم بثقة.

ختاما، دعوني أؤكد مرة أخرى أننا نرحب بهذه المبادرة، بالرغم من الصعوبات التي أثرناها. ونشعر بالسرور لأن الأمين العام أصدر تقريرا مفيدا في الموعد الملائم. ونهنئه على تعيين السيد جياندومنيكو بيكو ممثلا شخصيا له لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ويتطلع وفدي إلى العمل عن كثب مع السيد بيكو.

السيد بلفورت (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتكلم أمام الجمعية العامة باسم وفد هايتي لأعرب عن تأييد بلدي لمشروع القرار A/54/L.60 عن الحوار بين الحضارات. ولهذا الموضوع أهمية كبيرة في بلدي على أعلى المستويات، لا سيما وأن بورت أوبرنس، كانت مكانا لاجتماع المنتدى الإقليمي الحادي عشر لوزراء الثقافة والموظفين المسؤولين عن السياسات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وهو المنتدى الذي اختتم أعماله بإصدار إعلان سلم فيه بأن الثقافة هي أساس التفاعل بين مجموعات البشر بهدف تغيير العالم.

لقد جاء بند "الحوار بين الحضارات" في أنسب وقت، حيث ظلت فكرة تصادم الحضارات منذ بعض الوقت مصدرا لقلق متزايد بين الناس. وفي هذا السياق، يعرب وفد هايتي عن امتنانه لمن عملوا لكي يحظى الحوار بين الحضارات باهتمام رئيسي على جدول أعمال الأمم المتحدة. وينعكس ذلك في اجتماعات المائدة المستديرة التي نظمت لتقديم معلومات ضرورية لوضع إطار عمل للأعراف التي سوف تيسر ليس فهم ما يجعلنا مختلفين عن بعضنا البعض فحسب بل ما يحقق التواصل فيما بيننا.

ولا نستطيع التكلم بصورة بناءة عن الحوار بين الحضارات دون أن نذكر العولمة، التي تواصل، إن أردنا أم لم نرد، تحويل هياكل المجتمع الدولي بعمق نحو نموذج موحد. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة يميل تفوق جانب في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية إلى أن تنعكس في اتجاه متزايد نحو الأحادية، التي تثير ردود فعل ذاتية تتسم بالتعصب وأحيانا بالعنف. وهذا لا بد من أن يثير القلق، ومن المشروع بصورة تامة بالنسبة لنا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تحترم العولمة تنوع المجتمعات البشرية. لذلك يتسم إضفاء الطابع الإنساني على هذه العملية بالأهمية وذلك بضمان ألا يضفى عليها طابع القدسية ولا الشيطانية، وأن يساعد الابتكار على التنوع لا على فرض نموذج موحد، وعلى التكامل لا على الإقصاء. والشيء الأكثر أهمية هو أن نحمي الهوية الإنسانية التي هي أعظم كنز لدينا.

وإلى جانب أوجه القلق التي تثيرها العولمة، يتمثل أحد عناصرها الإيجابية، حسبما أكد الاستاذ ريتشارد فولك في اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن الحوار بين الحضارات، في فهم أن العالم يتكون ليس فحسب من دول ذات سيادة بل أيضا من مجتمعات نموذجية لها تقاليد قديمة. ومن خلال تقلبات التاريخ، يمكن أن تؤدي العولمة إلى تفاعل أكثر تعقيدا بصورة دائمة فيما بين التقاليد والتمدن وفترة ما بعد التمدن. على هذا النحو ينبغي لنا يقينا أن ننظر إلى الحوار بين الحضارات، لا سيما وأننا نعلم أن انتصار العولمة، إلى جانب إضفائه طابعا موحدا ومعولما بقدر أكبر على الأشياء، فإنه سوف يعني نهاية "القصص العظيمة" التي تحطم الاختلافات، وسيعني أيضا احتمال ظهور تعددية ثقافية حقيقية وبناءة تستمد قوتها من الحوار بين الحضارات.

لقد أحاط وفد هايتي علما بتقرير الأمين العام (A/54/546)، ويعرب عن الشكر للسيد كوفي عنان وللسيد جياندومنيكو بيكو، ممثله الشخصي لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، لوضوح المعلومات وملاءمة الآراء المتضمنة في تلك الوثيقة. ولقد أحطنا علما مع الاهتمام بالتعليق الذي يفيد بما يلي:

"لذا يبدو من المناسب التكلم، في إطار الأمم المتحدة، عن مجموعتين من الحضارات: المجموعة التي تنظر إلى التنوع باعتباره تهديدا والمجموعة التي تدرك أن التنوع هو عنصر متمم من عناصر النمو. وينبغي أن يقوم الحوار بين هاتين الحضارتين أو بين هاتين المجموعتين من الحضارات". (A/54/546، الفقرة ٤)

ذلك النهج يمس صميم مشاكل زمننا. وفي سعينا من أجل التمدن هل يتعين علينا أن نفقد كل أوجه التنوع الذي يناقض عملية العولمة، أم أننا يجب أن نتكامل ونبرز التنوع، استلهاما بروح تتقبل ما بعد التمدن، بهدف حماية التنوع الذي هو جوهر هوية المجتمعات البشرية؟

وأحاط وفد هايتي علما أيضا بالطريقة الجيدة التي يبرز بها التقرير الوارد في الوثيقة A/54/546 الإجراءات التي تتخذها منظمتنا بقصد الوصول إلى ثقافة السلام والتسامح التي نتمناها جميعا. وما من شك في أن المرء يجب أن يؤمن بأن الحوار بين الحضارات سوف يسهم أساسا في بلوغ هذا الهدف حيث يفتح ساحة نستطيع أن نهاجم فيها الأسباب الجذرية للصراع. كما لاحظ وفد هايتي التحفظات المعرب عنها في ذلك التقرير بشأن صلاحية الأمم المتحدة لأن تكون إطارا لإيجاد الردود على بعض الأسئلة المفاهيمية. إلا أنه لا بد من إيضاح أنه لا يوجد إطار أكثر ملاءمة من الأمم المتحدة، فهي بيتنا المشترك، للوصول إلى الردود اللازمة على هذه الأسئلة. وبالنسبة لهذا الموضوع فإننا نوصي بمزيد من التفاعل والحوار الدائم بين ممثلي الفئات الحضارية المختلفة الممثلة هنا. وانطلاقا من اقتناعنا بأن الأمين العام وممثله الشخصي سيتمكنان من إيجاد السبل والوسائل للتنفيذ الفعال للبرنامج المبين في الوثيقة A/54/546 يجدد وفد هايتي تأييده لمشروع القرار A/54/L.60 بشأن الحوار بين الحضارات. وندعو الجمعية إلى اعتماده بالإجماع.

السيد لانكري (اسرائيل) (تكلم بالفرنسية): ستنضم إسرائيل إلى توافق الآراء على مشروع القرار بشأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب باسم حكومتي عن امتناننا وتقديرنا الخالصين لتقرير السيد جياندومنيكو بيكو، الممثل الشخصي للأمين العام المعني بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

لقد طور شعب إسرائيل، من خلال تنقلاته من أمة إلى أخرى وزياراته للأماكن المقدسة لديه، ومن خلال المحن التي تعرض لها في كثير من الأزمان والأماكن، والتي شكلت تاريخه وحضارته، علاقة تعددية خصبة ومثرية مع مختلف ثقافات البشر. إن رسالة الكتب المقدسة بفروعها التوحيدية الرئيسية الثلاثة - اليهودية والمسيحية والإسلام - تشكل أحد أهم عناصر الثقافة العالمية المشتركة. كما أن فارس القديمة، بلاد سايروس وداريوس، ومصر القديمة، بلاد فرعون ويوسف، والحكمة والفلسفة اليونانية والأغريقية والعصر الذهبي اليهودي الإسلامي في اسبانيا العصور الوسطى، قدمت لشعب إسرائيل الآفاق الفكرية ومحفلا للحوار احتراما للتنوع والانسجام والتقارب.

وفكرة الحوار المتوخاة بالمعنى الحالي، الضيق إلى حد ما، كحوار بين اثنين، ينبغي إعادة النظر فيها في الظروف الحالية، من حيث جذورها اللغوية، لتعني المناقشة بين العدة، باعتبار ذلك اتجاها وتطلعا نحو العقلانية، ذلك المنطق الذي يؤدي إلى توليفة تقرب الفوارق وتعبر عن فضيلتي الوئام والتسامح.

وفي منطقتنا، يسهم أبناء إبراهيم جميعهم - المسلمون والمسيحيون واليهود - في إقرار السلام والمصالحة. غير أن الحوار بين الشركاء من أجل السلام لا يزال قاصرا أساسا على القضايا السياسية. ولذا فمن الضروري، بل ومن الملح، أن يعطى لهذه الأجرومية السياسية، التي كثيرا ما تكون جافة ومحبطة، أساسا مشتركا بين الثقافات ومشتركا بين الحضارات، بغية إرساء حيز تنسج فيه الوحدة والتنوع طبقات من تعايش البشر في عدل وتسامح وتضامن واحترام متبادل.

ونتشاطر تماما وبعمق الاعتقاد بأن الحوار بين الحضارات يمثل عنصرا أساسيا وقوة فاصلة في التفاهم بين الناس والترسيخ الوطيد للسلام والمصالحة. وإسرائيل تسعى نحو هذا الهدف الأسمى في عملها من أجل السلام. فالمسألة بالنسبة لبلدي هي التسامي بالسلام السياسي إلى واقع إقليمي يحتضن كل الشعوب المعنية في تكافل للمجالات الثقافية والروحية والسياسية والاقتصادية. والشعب اليهودي متفتح تماما من خلال تراثه التليد وتجسده العصري وهو دولة إسرائيل، لهذا الحوار بين الحضارات، وهو ملتزم بالإسهام فيه على أمل وطيد في أن تنضم إليه في هذه المساعي أسرة الأمم بلا تحفظ ولا رجعة.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يجيء الحديث عن حوار الحضارات ونحن على أبواب الألفية الجديدة، وإن الحديث عن الحضارات يقودنا إلى الحديث عن الثقافات التي تشكل المنبع الرئيسي الذي يغذي الحضارات. والثقافة، في أحد تعاريفها الرئيسية، هي النشاط الذهني والسلوكي والإبداعي والعلمي للإنسان في مختلف بقاع العالم. وبكلمات أخرى هي نجمة المجرة الكبرى ومن حولها تتلألأ النجوم الأخرى الأصغر حجما. والثقافة، بمعنى آخر، هي أصل الحضارة، والحضارة أصل العلم الذي يعتبر في عصرنا هذا صاحب الكشوفات الثورية المدهشة في كل مجالات التقنيات من المعلوماتية والاتصالية والإلكترونية التي جعلت من كوكب الأرض قرية صغيرة.

إن حوارات الحضارات والثقافات يكتسب أهمية استثنائية نظرا لأنه يفتح الباب واسعا أمام دول العالم لتبادل الآراء التي تساعد على التغيير نحو الأفضل.

وفي إطار الحديث عن الحضارات لا بد من الإشارة إلى أن الوطن العربي، ومنه بلادي سورية، كان موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية الثلاثة. وكان لشعوب سورية القديمة الدور الهام في وضع الأسس الأولى والدعائم التي قام عليها صرح العديد من الحضارات اللاحقة.

وبهذا الصدد قال السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية:

"إن حضارات الإنسان الأولى نشأت وترعرعت وازدهرت على ضفاف الأنهار الكبرى، وإن حوض نهر الفرات كان مهد عدد من أعرق الحضارات التي شهدت خطوات الإنسان الأولى في ميادين عديدة، منها ميدان التعدين واستعمال الآلة، وميدان استخدام وسائط النقل وميدان الكتابة. ومن حصيلة تمازج هذه الحضارات ومن نتاج اتصالها بحضارة الإنسان في وادي النيل كان ذلك الفيض الحضاري الذي نهلت منه الشعوب التي حملت المشعل الحضاري فيما بعد، وكان قبس النور الذي انتقل اشعاعه إلى الحضارات اللاحقة. على ضفاف هذا النهر نهر الفرات ونهر النيل عاشت أقوام أدت دورها في حركة التاريخ الدائمة، وخلفت لمن تلاها آثار جهدها الفكري والجسدي لتقتبس منه وتعمل فيه يد التطور والتحسن".

وانطلاقا من هذا يمكن القول إن الحضارات السورية القديمة قدمت للشعوب الأخرى مقومات حضارية في الزراعة والصناعة والهندسة والعمران والعلوم والفنون والشرائع والأدب والمعتقدات.

لقد صاغ الملك الأموري أمورابي أكثر القوانين السابقة تطورا من حيث دقة الصياغة القانونية ودلالتها وشموليتها لموضوعات اجتماعية وحياتية مختلفة. وجمع القوانين في سورية الشرقية وطورها وحسنها وأمر بنقشها على ألواح من حجر الديوريت وإقامتها في أواسط المدن. كما وضع القوانين لكي يشرق العدل كالشمس فوق العالم، وكي ينقشع الشر والظلم، وكي لا يضطهد القوي الضعيف. وأثنى أرسطو على قوانين قرطاجة واعتبر شرائعها غاية في الجودة، وظلت اللغة الآرامية اللغة اليومية لسائر أبناء سورية مدة خمسة عشر قرنا. وظهرت الكتابة المسمارية مع انبلاج فجر التاريخ كنظام تام دل على وجود نظام تاريخي طويل من التطور المستمر، الأمر الذي يدل على تطور المجتمعات التي خطت أشواطا بعيدة على دروب التحضر والتمدن.

ويقول تيودور الصقلي إن السوريين هم الذين اكتشفوا الحروف وأخذها الكنعانيون ونقلوها إلى الإغريق وإن اختراع الحروف مأثرة فينيقية. وقال سابا تينو موسكاتي إن الفينيقيين أبدعوا الحروف الأبجدية، وإن أحد أعظم أمجاد الفينيقيين، وربما الأعظم على الإطلاق، هو نشرهم الأبجدية في بلدان حوض المتوسط. ولقد كان اختراع الأبجدية في القرن الخامس عشر قبل الميلاد في بلدة أوغاريت السورية وإن تبسيط الأبجدية من ثلاثين علامة إلى اثنين وعشرين تم أيضا في أوغاريت. وكان هذا إشعاعا حضاريا سوريا على شعوب حوض المتوسط. كما خلف المصريون القدماء معابد وقصورا وفنونا تثير الدهشة والمهابة من ضخامتها ومن دقة وروعة الفن والنحت وأهمية الألواح التي تركوها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن اللغة الآرامية في سورية القديمة هي لغة السيد المسيح (عليه السلام). وقد تطورت تلك اللغات العربية القديمة إلى أن جاءت اللغة العربية، لغة القرآن الكريم التي يتحدث بها مئات الملايين من البشر في مختلف أصقاع العالم.

هذا غيض من فيض من الأمثلة عن دور الحضارات العربية والإسلامية. وكلها تدل على تداخل الحضارات وتواصلها، وهي المسعف التاريخي الحقيقي والقاعدة التاريخية التي يجب أن نستند إليها في حوارنا حول الحضارات.

إن الحضارة تنبثق عن التراث الثقافي وتقف ضد كل مظاهر الجهل والقهر والتخلف. وبالتالي لا يمكن لأي حضارة التزام الصمت حيال كوارث الجوع والفقر والتشرد. كما أنها لا يجب أن تصمت أمام العدوان والاحتلال والقهر والظلم وسلب خيرات الشعوب لما لهذه الآفات من خطر كبير على المجتمع الدولي وزرع الفوضى في العلاقات الدولية في وقت يحتاج فيه العالم إلى التعاون والتضامن والتآزر لردم الهوة المتنامية في تعمقها وتوسعها بين مجتمع الغني والقوة، ومجتمع الفقير ومجتمع الدول النامية.

سبق لحركة بلدان عدم الانحياز أن عقدت مؤتمرا في مدينة مديين في كولومبيا في الفترة من ٥-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وقالت فيه وزيرة خارجية كولومبيا السيدة ماريا إيمامنجيا فيليز:

"إن الهوية الثقافية لكل بلد هي ميراث لا يقدر بثمن ينبغي لنا أن نحافظ عليه وأن نورثه للأجيال المقبلة وأن نصونه لأبناء البشرية بعدنا كما تركه أجدادنا لنا من قبل وأن تكون الثقافة للجميع وفي خدمة الجميع".

وبهذا الصدد أود أن أشير إلى أن مؤتمر وزراء الثقافة لدول عدم الانحياز قد اعتمد بيانا ختاميا يحمل عنوان "بيان مديين للتنوع الثقافي والتسامح". كما اعتمد برنامج عمل للتعاون الثقافي أكد فيه على أن التنوع الثقافي هو مصدر قوة للجنس البشري ويساهم في بناء النظام العالمي الجديد. وإن غنى تنوع الثقافات ينبغي اعتباره فرصا للتعاون والتضامن وليس سببا للصراع. وأعرب المؤتمر عن إدانته لكل المحاولات الهادفة إلى الحط من شأن التراث الثقافي للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وشدد على الحاجة إلى احترام القيم الثقافية والأعراف والتقاليد، وكذلك حماية المواقع الأثرية والدينية والتاريخية لهذه الشعوب. وركز المؤتمر على مسؤولية الدول في تنفيذ وضمان حق الثقافة كما نصت عليه المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأكد الوزراء الحاجة إلى الحفاظ على التنوع الثقافي للجنس البشري بكافة أشكاله وحمايته، بحيث يتم إغناء الأجيال القادمة بهذا التراث.

إن البعض يزعم بأن الصدام بين الحضارات أمر حتمي كما أشار بعض الكتاب والمفكرين. ولكن أود أن أؤكد هنا أن الحضارة العربية والإسلامية قامت على التسامح والتعاون والتفاهم المتبادل بين الحضارات، والمتأصل في الأديان التي كانت مهدها تلك المنطقة. كما قامت على التحاور البناء مع الديانات والأفكار الأخرى في العالم. ونعتقد أن هذا الحوار الذي يأخذ طابعه العالمي في وقتنا الحالي، يساعد على دحض النظريات الخاطئة والأحكام الجائرة من أية حضارة تجاه حضارة أخرى. وبهذا الصدد قال وزير خارجية بريطانيا، السيد روبن كوك:

"البعض يزعم أن الصدام بين الحضارات حتمي، وأنا أقول إن هذا خطأ فادح، فنحن أغنى ما نكون عن معادات الإسلام ولا نملك أن نتخذ من الإسلام شيئا آخر غير الصديق. صحيح أن لنا ديانات مختلفة وثقافات مختلفة ولكن هذا لا يعني أننا لن نتمكن من العيش سويا، وأن يتفهم أحدنا الآخر وأن يتعلم أحدنا من الآخر، وأن نثق ببعضنا البعض بحيث يثري كل منا الآخر دون أن يفقد أي منا هويته المستقلة".

إن الحوار بين الحضارات، حتى يتعزز ويترسخ، وحتى يكون فعالا ومتوازنا، فإنه لا بد له من توفر المبادئ التالية؟

أولا، التمسك بمبادئ العدالة والإنصاف والسلام القائم على العدل، والتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الأساسية.

ثانيا، التعاون الدولي لتعزيز القيم العالمية المشتركة ووضع حد للتهديدات العالمية، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الحضارات وفي داخلها للتمكن من مواجهة التحديات العالمية المشتركة.

ثالثا، بذل الجهود المكثفة والخيرة للتغلب على مسألة الهيمنة الثقافية والحضارية، وعدم تشجيع النظريات الفكرية والممارسات الرامية إلى خلق التصادم بين الحضارات، وذلك انطلاقا من التمسك بكرامة الإنسان والمساواة بين جميع بني البشر.

رابعا، على الحكومات والمؤسسات التابعة لها أن تضطلع بدور أساسي في تشجيع الحوار فيما بين الحضارات وتيسير سبل إجرائه.

خامسا، إن المنظمات الدولية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومؤتمر بلدان حركة عدم الانحياز، والمؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإقليمية، يجب أن تلعب الدور الأساسي كونها الإطار الأمثل لتشجيع الحوار بين الحضارات.

سادسا، إن المؤسسات التعليمية والجامعات في بلدان العالم يترتب عليها النهوض بالتعريف بالحضارات وأثرها واهمية الحوار فيما بينها.

سابعا، إن العناصر الرئيسية لحوار الحضارات يجب أن تستفيد من المبادئ التي تضمنها إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام الصادر بقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤٣ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومن أهم هذه المبادئ تشجيع تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والاحترام المتبادل، والتعاون والتفاهم على الصعيد الدولي، والامتثال التام للالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإيجاد حلول فعالة لمشاكل الديون الخارجية التي تعاني منها البلدان النامية، وإزالة العقبات التي تعترض إعمال حق الشعوب في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب التي تعيش تحت السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي أكدته مختلف قرارات الشرعية الدولية، ودعم الإجراءات لإعادة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم، ودعم مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب والقوة، وإدانة الاحتلال، وممارسة كل سبل الضغط لإزالته؛ لأن السلام وثقافة السلام لا يرضيان بالاحتلال ولا بالعدوان ولا بالظلم والقهر.

وفي ضوء كل هذا، تبنى وفدي مشروع القرار A/54/L.60، المعروض على الجمعية العامة. ونأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

الثقافة والحضارة تقوى بالسياسة، والسياسة تقوى بالثقافة. وهذا يرتب علينا القول بأن العامل السياسي هذا يعني تطبيق ميثاق الأمم المتحدة كونه الدستور العالمي للأسرة الدولية، وهو القاعدة الرئيسية لحوار الحضارات، بما يحقق العدالة والحرية والمساواة والأمن والاستقرار للشعوب بمنأى عن تعيق الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث النامية.

إن إجراء الحوار بين الحضارات يعني القبول المتبادل والاعتراف بإسهام كل الحضارات في بناء الحضارة الإنسانية، وتعزيز قدرتها على المزيد من العطاء والإبداع لتحقيق عيش كريم للإنسانية جمعاء. فالنعمل بالتعاون معا قدر اتساع رحاب حياتنا وثقافاتنا ومجتمعاتنا حتى نصبح مجتمعا عالميا تعيش فيه جميع دوله وأفراده حياة كريمة على طريق تكريس قيم الحق والعدل والسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة السابعة والسبعين، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تولي سويسرا انتباهها بوجه خاص لموضوع الحوار بين الحضارات. وقد مارست منذ ١٠ قرون التعايش السلمي داخل أراضيها بين أربع ثقافات لغوية ودينين مسيحيين رئيسيين. كما أنها كانت منذ زمن طويل بلد مهجر، حيث يشكل الأجانب أكثر من ٢٠ في المائة من سكانها، فضلا عن مئات الآلاف من المهاجرين الذين تجنسوا بمرور الزمن. وسويسرا، بوصفها بلدا متعدد الثقافات، مرت بالتجارب الواقعية التي تدلل على أن الحوار بين الشعوب ذات الهوية الثقافية المختلفة ليس ضروريا وممكنا فحسب، بل مثريا إلى أقصى درجة. وقد علمت بلادي أيضا أن التعايش السلمي ليس أمرا بديهيا على الإطلاق، بل يتطلب بذل الجهد المتواصل. ولا يمكن لشعب سويسرا أن يتخيل وجود بلده دون جميع الثقافات الأخرى التي يتألف منها والتي تثريه.

وإنني مقتنع بأن هذه الأمور لا تختلف بالنسبة لكوكبنا برمته، الذي تجري فيه عملية تكافل بسرعة تتزايد تزايدا مستمرا، فهو في طريقه إلى أن يصبح ما يسمى بقرية عالمية. وهذه القرية تتطلب قاعدة أخلاقية مشتركة ترشد سلوك سكانها فيما يتعدى الحقوق القانونية للأفراد. وتعتقد سويسرا أن الحوار بين الحضارات من أفضل وسائل البحث عن هذه القاعدة المشتركة التي تستند إلى التوافق العالمي في الآراء.

لذلك تشعر سويسرا بسرور لرؤية الخطوات التي اتخذها الأمين العام للتحضير لهذا الحوار ولتيسيره، ونرحب بصفة خاصة بتعيين السيد جياندو منيكو بيكو ممثلا شخصيا للأمين العام، وسنبذل قصارى جهدنا لكي ندعم جهوده. وقد قررت الحكومة السويسرية أن تمول جزءا من الهيكل الأساسي الذي يحتاج إليه الممثل الشخصي، وأن تقدم مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار في هذا الصدد.

ونحن بصدد التفكير في إطار التقرير المؤقت للأمين العام عن مشاريع محددة يمكن أن تشكل جزءا من سنة الحوار. وأفكر بصفة خاصة في الإطار المتعدد الجوانب الذي توفره منظومة الأمم المتحدة، وفي الحوارات الثنائية أيضا مع بعض البلدان المهتمة، وأخيرا في الحوار على الصعيد المحلي، حيث يكون له مكانه الصحيح، وبخاصة في إطار التكامل المتجانس للأفراد المنتمين إلى ثقافات أخرى.

ويبدو أن المفهوم الذي ترد خطوطه العريضة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام (A/54/546، المرفق) موجه في الاتجاه السليم. ونوافق بصفة خاصة على الرأي الوارد في التقرير، وهو أن الحوار بين الحضارات لا يبدأ من الصفر، ولكن يمكنه أن ينتفع من مختلف عناصر الإطار الموجود للأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئها بشأن التسامح وثقافة السلام. إن فكرة إنشاء رابطة عضوية بين سنة ٢٠٠٠، وهي السنة الدولية لثقافة السلام، وسنة ٢٠٠١، وهي سنة الحوار بين الحضارات، فكرة ممتازة. وألاحظ مع الارتياح الروح العملية والمحددة للتقرير المؤقت. وقد جاهد الممثل الشخصي للأمين العام لإبراز وجاهة الأحداث والأفراد الذين يشكلون رمزا للحوار.

والمشاريع المحددة التي تجمع بين الأفراد تبشر بالخير على نحو أكثر من المناقشات النظرية. وسيكون على الدول أن توفر الإطار اللازم للحوار، وأن تعطي أكبر أهمية ممكنة لممثلي المجتمع المدني. وأفكر أولا وقبل كل شيء في الأجيال الشابة، وفي ممثلي الثقافة، والعلم، والجامعات. كما أن التنسيق الجيد في نفس هذا الاتجاه مع المبادرات، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سيكون قيما. وسيكون على الأمم المتحدة أن تنسق الأنشطة، وأتمنى أن يكون لها دور حافز كذلك.

ونلاحظ مع الانشغال سمة عامة تطغى على الصراعات التي نشبت في السنوات القليلة الماضية، وهي اعتبار التنوع تهديدا، كما ورد في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام. وسويسرا، على أساس تجربتها الخاصة، تضم صوتها باقتناع إلى من يعتبرون الاختلاف عنصرا رئيسيا من عناصر التقدم، بدلا من أن يكون تهديدا. والتقرير المؤقت يؤكد، بكل حق، أن قبول التنوع عقيدة أساسية للأمم المتحدة. ويبين أيضا صلة وثيقة بين المفاهيم الأساسية، مثل التسامح، وحقوق الإنسان، والتعددية، وثقافة السلام. وهذه القيم يعزز بعضها بعضا عندما يجري الالتزام بها داخل البلدان وفيما بينها. وإذا أردنا لصدام الحضارات أن يظل نبوءة كاذبة، فلا بد لالتزام الدول بهذه القيم من أن يشكل جهدا مستمرا. وستمكن سنة الحوار بين الحضارات من تركيز هذه الجهود.

ختاما، أود أن أؤكد ما أعتبره ضروريا جدا: إن سنة الحوار لن تحقق أهدافها إلا إذا أمكن ممارسة فكرة الحوار نفسها، فضلا عن القيم المرتبطة بها ارتباطا وثيقا، بحيث تقلل التوترات، وتمنع الصراعات أو تحسمها. وفي هذا الصدد، تأمل سويسرا أن تنجح هذه المبادرة في تحقيق عملية أو أكثر من عمليات المصالحة في العالم. وبالتالي، تترك سنة الحوار أثرا ملموسا وواقعيا عن طريق إسهامها في مساعدة الكثيرين - بدرجة أكثر مما يجب، للأسف - من ضحايا الصراعات الناجمة عن التعصب وقلة التفهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المتخذ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالعربية): إن التمازج والحوار بين الحضارات، وما توصلت إليه هذه الحضارات من قيم عليا ومبادئ أخلاقية لتتيح ساحات واسعة وآفاقا كبيرة للتعاون البناء والتفاهم المتين لتحقيق ما تنشده البشرية جمعاء من سلام وتقدم وأمن وازدهار وعدالة.

لقد ساهمت مختلف الحضارات الإنسانية، عبر التاريخ الطويل، على خلق رصيد هائل من هذه القيم والأخلاقيات حتى أصبحت تشكل مرجعية ثابتة لا غنى عنها في التعامل الدولي بدلا عن السياسات المبنية على القوة وانتشار العنف والفساد والاستغلال.

وقد شهد التاريخ أن الحضارة الإسلامية حضارة خالدة ومتألقة قدمت للإنسانية عطاءات في الحقول الروحية والفلسفية والعلمية والأدبية والفنية وغيرها. وهي حضارة قامت على أساس من العقيدة، وكذلك على أساس من الإسهامات الخلاقة في ميادين الفكر والآداب والعلوم، ضامنة بذلك ازدهارا مشهودا وطد ظلال المدنية والعزة والكرامة، مطورة في ذلك التراث الإنساني ومحدثة تمازجا بين ثقافات العصر وبين العلوم الإغريقية والحكمة الفارسية وغيرها من التفاعلات التي تمت مع شعوب مختلفة من أفريقيا وآسيا وأوروبا، ومقدمة هذا العطاء لحضارات أخرى تناوبت في حمل الشعلة مؤكدة تضامنية الإنسان وأن البشرية واحدة أساسا عبر الزمان وعبر المكان.

لذا، لم يكن غريبا علينا أن تتخذ الجمعية العامة خلال دورتها الماضية قرارا للحوار بين الحضارات، وبمبادرة من فخامة الرئيس محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس القمة الإسلامية الثامنة، وذلك لإيماننا العميق بوحدة المصير البشري وبالمساواة التامة بين أفراد وشعوب العالم على اختلاف ألوانهم وألسنتهم وأعراقهم وانتماءاتهم الثقافية والعقائدية. وقد جدد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في مؤتمرهم السادس والعشرين المنعقد في مدينة واغادوغو ببوركينا فاصو في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٩، إيمان دولهم بأن التنوع الثقافي والحضاري بين الجنس البشري كان ولا يزال أداته الفعالة للازدهار والتقدم نحو مستقبل أفضل للبشرية. كما أعربوا عن احترامهم وتقديرهم الكاملين للمبادئ السامية والأخلاقيات العليا التي أفرزتها كل الحضارات الإنسانية، والتي تشكل أرضية صلبة للتعاون البناء بين الشعوب وقابليتها لتصبح مرجعية أدبية للسلوكيات الدولية في الألفية الثالثة.

تماشيا مع روح قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢ وبمبادرة من رئاسة مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، عقدت ندوة إسلامية في طهران من ٣ إلى ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ بهدف بحث محاور وأساليب ومنهجية الحوار بين العالم الإسلامي والحضارات الأخرى، وسعيا وراء استكشاف الساحات المشتركة للتعاون البناء وتحديد القيم الأخلاقية. وانبثق عن هذه الندوة إعلان حول الحوار بين الحضارات تضمن مبادئ عامة للحوار بين الحضارات، من بينها احترام كرامة الإنسان والمساواة والقبول الفعلي بالتنوع الثقافي والاحترام المتبادل والتسامح والاعتراف بتنوع مصادر المعرفة والسعي لإيجاد أرضية مشتركة تضمن التمسك بمبادئ العدالة والإنصاف والسلام. كما حددت هذه الوثيقة مجالات الحوار الهادفة إلى بناء الثقة وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد الخاصة.

وقد صادق المجلس الوزاري الأخير لمنظمة المؤتمر الإسلامي في بوركينا فاصو على هذا الإعلان، وحث الدول الأعضاء على التعاون الوثيق، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، بهدف إعداد مشروع إعلان عالمي للحوار بين الحضارات المعاصرة يكرس المبادئ والقيم الأخلاقية المشتركة فيما بينها لاتخاذها مرجعا للسلوكيات الدولية خلال القرن القادم وكذلك إعداد برنامج عمل على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية.

ونحن إذ نعرب عن ابتهاجنا بهذا المسعى الداعي إلى الحوار والتعاون من أجل غد أفضل، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه عبر التاريخ كان تفاعل الحضارات قادرا على تحقيق الاستقرار أو زعزعته. ولم يكن هذا التاريخ دائما سليما، وإن كان حيا وحيويا في أغلب الأحوال. ونعتقد أن الإنسانية، وعبر تاريخها الطويل، لم تواجه خطرا يصل في جسامته وفظاعته إلى ما وصل إليه الخطر الذي يهدد وجودها اليوم. صحيح أنه ما من عصر وما من إقليم إلا وشهد حروبا وربما تعرضت شعوب كاملة للإبادة وتعرضت مناطق مختلفة من عالمنا للدمار بسبب حروب أهلية واستعمارية ودينية، إلا أنه ما من نزاع شكل حتى الآن تهديدا لبقاء البشرية بأسرها. ومع ذلك فإن هناك أخطارا جساما تكمن في وجود ترسانات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي بمقدورها القضاء على كل أثر للحياة على الأرض. وبالمقابل فإنه على الرغم من الانتشار غير المحدود والتقدم الهائل الذي عرفته وسائل وتكنولوجيا الاتصال فإن ذلك لم يساعد حتى الآن على تحقيق تفاهم أفضل بين البشر وعلى إيجاد أسس أكثر صلابة للتعايش في ظل السلام.

لذا يحدونا الأمل ونحن على أبواب ألفية جديدة لكي تقوم البشرية بوقفة تأمل للالتزام بإقامة غد أفضل ومستقبل زاهر وسليم.

من أجل أن يحقق الحوار أهدافه في إرساء نظام مبني على أسس ثابتة للتعايش السلمي وضامنا للتنوع المنسجم والمتكامل بين الثقافات، فقد قام الأمين العام

لمنظمة المؤمر الإسلامي تماشيا مع روح قرارات مجلسنا الوزاري، بتشكيل وحدة داخل الأمانة العامة برئاسة السيد السفير إبراهيم عوف الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية، لتعمل كنقطة اتصال استعدادا للسنة الدولية للحوار بين الحضارات. وقد شرعت منظمتنا، منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها السنة الماضية، بتنظيم لقاءات متعددة بشأن الحوار. كما قمنا في هذا الإطار بتنظيم معرض للحضارة الإسلامية يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي على هامش أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، بالتعاون مع متحف الميتروبوليتان في نيويورك، مساهمة منا في تحقيق المزيد من التفاهم وإطلاع الشعوب على مختلف الحضارات.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود المتفانية التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة. كما نعرب عن سرورنا لقراره بتعيين السيد جياندومنيكو بيكو ممثلا شخصيا له لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في الاستعدادات العملية والهادفة لإنجاح هذا الحوار.

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أجدد استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون الكامل والوثيق لضمان نجاح مختلف الأنشطة المتعلقة بالحوار بين الحضارات من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي نصبو إليها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.60 المعنون "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد فدائيفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أجري تصحيحا على التنقيح الشفوي الذي اقترحه وفدي هذا الصباح.

أرجو أن يضاف إلى الفقرة السابعة من الديباجة عبارة "تعزيز ثقافة السلم" قبل عبارة "وإزالة التهديدات للسلم" وبذلك تصبح الفقرة كما يلي:

"وإذ تؤكد الدور الأساسي الذي يؤديه الحوار كوسيلة لتحقيق التفاهم وتعزيز ثقافة السلم وإزالة التهديدات للسلم وتعزيز التفاعل والتبادل بين الحضارات وداخل كل حضارة،"

ويشرفني أن أشير إلى أن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/54/L.60: الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السلفادور، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، نيوزيلندا، اليمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.60 المعنون "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.60 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (القرار ١١٣/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع) والبند ٥٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(و) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقارير الأمين العام A/54/297، A/54/378، A/54/536

رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/54/626)

مشروع القرار (A/54/L.58)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا كي يعرض مشروع القرار A/54/L.58.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض مشروع القرار المتعلق بأفغانستان في إطار البندين ٢٠ (و) و ٥٠ من جدول الأعمال. والنص الذي نعرضه اليوم يمثل حلا توافقيا يرضي مختلف الآراء لجميع الوفود المشاركة في المشاورات. وقد شاركت أكثر من ٨٠ بلدا في المفاوضات، وأود أن أشكرهم على إسهاماتهم وجهودهم التي أدت إلى النص الذي يعرض اليوم. وكان هدفنا خلال المفاوضات أن نضمن توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. كما فعلنا في السنوات السابقة. وتمشيا مع هذا التقليد، أرجو أن يعتمد مشروع القرار مرة أخرى بدون تصويت.

إن أكثر من ٨٠ بلدا تشارك في تقديم مشروع القرار في هذه المرحلة. والبلدان التالية التي لم تظهر أسماؤها في الوثيقة A/54/L.58 قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار هذا. وهي: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيلاروس، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، ساموا، السلفادور، سيشيل، كولومبيا، مالي، مدغشقر، موريشيوس، هايتي. ويوجه هؤلاء المقدمون رسالة قوية إلى الأطراف الأفغانية المتحاربة وإلى جميع الدول المعنية بأن المجتمع الدولي يرغب في إعادة السلام إلى أفغانستان.

وأود أن أعرب عن امتناني إلى جميع المقدمين وأدعو الأعضاء الآخرين الذين لم يشاركوا بعد في تقديم مشروع القرار أن يفعلوا ذلك. وستظل قائمة المقدمين مفتوحة حتى يعرض مشروع القرار على الجمعية لاعتماده. ولأنه لا يزال يتعين أن يمر مشروع القرار من خلال اللجنة الخامسة، فإن هذا الإجراء سيتم في نهاية دورة الجمعية العامة هذه.

ومشروع القرار الذي أعرضه اليوم يغطي المسألتين السياسية والإنسانية معا. واسمحوا لي أن أركز على أهم الموضوعات.

لقد استمرت الحالة في أفغانستان في التدهور خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وبلغ مستوى القتال في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٩ نطاقا لم يسبق له مثيل، وذلك عندما شن الطالبان هجوما أرضيا وجويا على الجبهة المتحدة. وبدأ هذا الهجوم بعد أسبوع واحد فحسب من اجتماع فريق "الستة زائدا اثنان" في طشقند. ولقد بدأ على الرغم من الطلبات المتكررة من المجلس بإيقاف القتال وعلى الرغم من المحاولات المستمرة من المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان لتفادي وقوع هجوم الطالبان هذا. وزاد الهجوم من سوء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة بالفعل وأدى إلى فقدان أعداد ضخمة من الأرواح البشرية، وإعدامات، وتدفقات للاجئين، وتحرشات، وتشريد قسري للمدنيين وتدمير واسع للممتلكات.

وبالنظر إلى هذه الحالة الخطيرة، فإن مشروع القرار يعرب عن الاقتناع بأنه لا سبيل إلى تسوية الصراع الأفغاني بالوسائل العسكرية. وعلى الرغم من النداءات الدولية المتكررة إلى كلا الطرفين الأفغانيين بعدم شن هجمات عسكرية بعضهما على بعض، فإن الطرفين يواصلان القتال ولا يزالان يعتقدان، بعكس ما تشير إليه جميع الأدلة، بأنه يمكن أن تكون هناك تسوية عسكرية. ونحن ندعو الفصائل الأفغانية إلى وقف السعي إلى مثل هذه التسوية ووقف تركيز جهودها على مواصلة الحرب. وينبغي لها بدلا من ذلك أن تركز طاقاتها على البحث عن السلام وإعادة إعمار بلدها. ولذلك فإن مشروع القرار يهيب بجميع الأطراف الأفغانية أن توقف فورا جميع أعمال القتال المسلح، وأن تتخلى عن استخدام القوة، وأن تشرع، دون تأخير أو شروط مسبقة، في إجراء حوار سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي لهذا الحوار أن يستهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع عن طريق إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة، ومتعددة الأعراق، وذات طابع تمثيلي كامل، ومقبولة للشعب الأفغاني.

وفي توافق مع القرارات السابقة بشأن أفغانستان، فإن مشروع القرار المعروض يعيد تأكيد أن

المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل سياسي للصراع تقع على عاتق الأطراف الأفغانية. ونرحب بالاجتماعات التي عقدتها الأطراف الأفغانية فيما بينها، في عشق أباد وطشقند، ونحث بقوة جميع الأطراف على اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة بغية استئناف المحادثات المباشرة فيما بين الأطراف الأفغانية.

وعلى الرغم من تدهور الحالة في أفغانستان فقد استمر تقديم الدعم العسكري الخارجي للأطراف الأفغانية خلال عام ١٩٩٩. ولم يتكون هذا الدعم العسكري من إمدادات الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية فحسب، ولكنه شمل أيضا وجود ومشاركة أفراد عسكريين أجانب في الميدان. ويدين مشروع القرار استمرار تقديم الدعم العسكري الخارجي للأطراف الأفغانية ويهيب بجميع الدول أن تتخذ تدابير حازمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط أي عمليات قتالية في أفغانستان والاشتراك فيها، وأن تقوم فورا بسحب أفرادها، وأن تكفل وقف إمدادات الذخيرة وغيرها من المواد المستخدمة في الحرب.

ونلاحظ مع القلق أن المبعوث الخاص للأمين العام قام، بعد سنوات من المفاوضات، بتجميد أنشطته نتيجة عدم إبداء الأطراف المتحاربة قدرا كافيا من التعاون معه. ويحدونا الأمل في أن تتغير الظروف سريعا حتى يتمكن من التدخل مرة أخرى.

وقد دعمت ألمانيا دائما بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ولذلك فإن مشروع القرار يؤيد اعتزام الأمين العام مضاعفة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل التوصل إلى اتفاق فوري ودائم لوقف إطلاق النار، واستئناف الحوار بين الأطراف الأفغانية.

كما أننا نؤيد الأمين العام فيما يعتزمه من أن ترصد بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان بعناية مختلف مبادرات السلام المقدمة من الجهات الفاعلة غير الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة من الأفغان المقيمين في الشتات وأن تشجع تلك المبادرات، مع مواصلة التعاون الوثيق في الوقت ذاته مع البلدان المستعدة للمساعدة على التوصل إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني، بما في ذلك غير الممثلين في مجموعة "الستة زائدا إثنان".

كذلك تؤيد ألمانيا وحدة الشؤون المدنية الجديدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والتي ستعمل داخل أفغانستان لتحقيق هدف أساسي هو تعزيز الاحترام للحد الأدنى من المعايير الإنسانية ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة المنتظمة لحقوق الإنسان في المستقبل. ونأمل أن يستكمل نشر المجموعة الأولى من موظفي الشؤون المدنية بأسرع ما يمكن.

وليس في مقدور الأمم المتحدة تسوية الصراع في أفغانستان دون دعم من المجتمع الدولي عامة واشتراك البلدان المجاورة خاصة. ويعد وقف الدعم العسكري القادم من الخارج شرطا مسبقا أساسيا لتسوية الصراع في أفغانستان وتوافر الإرادة السياسية لدى البلدان المجاورة على وقف الدعم العسكري أمر جوهري، إذ أنها تتحكم في جميع المداخل إلى أفغانستان البلد غير الساحلي. ولذلك فإن مشروع القرار هذا يهيب بجميع الموقعين على إعلان طشقند الخاص بالمبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية، الذي اعتمدته مجموعة "الستة زائدا إثنان" في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، تنفيذ المبادئ الواردة فيه، وخاصة اتفاق أعضاء المجموعة على الامتناع عن تقديم الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أراضيهم في هذه الأغراض. ونحن على اقتناع بأن البلدان المجاورة لو عقدت العزم على إحلال السلم في أفغانستان، فإننا سنصبح أكثر قربا من فض الصراع في أفغانستان.

ومما يؤسف له أن الحالة الإنسانية في أفغانستان لم تتغير بشكل ملحوظ خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وما برح سكان البلد يعيشون في ظل أشد الظروف التي تبعث على الأسى. وإننا نشعر بالأسف لاستمرار قصف المدنيين بالقنابل. ويقلقنا أشد القلق ما سببه التدمير الواسع النطاق للبيوت والأراضي الزراعية والمحاصيل من شقاء وبؤس. وقد أوجد التشريد الإجباري لآلاف من الأفغان إلى السهول الشمالية بيئة يصعب احتمالها. فقد أجبر الرجال والنساء والأطفال على العيش دون مأوى أو طعام بعيدا عن بيوتهم.

وفي هذا السياق، تلقينا بشيء من الارتياح نبأ إنشاء ممر في الآونة الأخيرة يخترق جبهة القتال. فهو يتيح لمنظمات الأمم المتحدة تزويد الأشخاص المشردين داخليا بالسلع الضرورية. وقد مرت أول قافلة عبر جبهة القتال منذ عدة أيام - مما يمثل بارقة أمل لضحايا الحرب العبثية الأبرياء. ونحن نناشد جميع الأطراف المتحاربة أن

تضمن وصول موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في الأمم المتحدة ومنظماتها وكذلك الموظفين التابعين للمنظمات غير الحكومية إلى السكان المتضررين بدون عائق.

وما برحت ألمانيا تشعر بالقلق الشديد إزاء حالة النساء والفتيات في أفغانستان. ويمارس التمييز بسبب نوع الجنس بشكل منتظم على الأخص في المناطق التي تقع تحت سيطرة الطالبان. وينص مشروع القرار بوضوح شديد على أن المجتمع الدولي لن يقبل استبعاد النساء والفتيات من الحياة العامة. وأفادت المنظمات التابعة للأمم المتحدة بأنه قد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بحصول النساء والفتيات على التعليم والرعاية الصحية. إننا نحيط علما بذلك التحسن على الرغم من أنه أبعد من أن يكون مرضيا، ونحن نحث الأطراف كافة، وخاصة الطالبان، على منح المرأة حقوقها الأساسية المكفولة لها على المستوى الدولي.

وثمة مسألة أخرى تبعث على القلق وتتعلق بسلامة وأمن العاملين في المساعدة الإنسانية في أفغانستان. ونحن ندين بشدة ارتكاب أعمال عنف مؤخرا ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين فيها في مختلف أنحاء البلد. ونحث الأطراف كافة على التعاون التام مع منظمات الأمم المتحدة ميدانيا وضمان أمنها.

ومما يؤسف له أن زرع الألغام ظل جاريا طوال السنة الماضية. ويعلق بلدي أقصى درجات الأولوية على استكمال عملية وقف استعمال الألغام.

إن الصراع في أفغانستان تترتب عليه آثار دولية، لا بالنسبة للبلدان المجاورة فحسب، وإنما بالنسبة للبلدان البعيدة عن المنطقة أيضا. وقد أصبحت أفغانستان في هذه السنة، إلى حد كبير، أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم. ويصل إنتاجها إلى ٧٥ في المائة من إنتاج الأفيون في جميع أنحاء العالم. وقد زادت زراعة الأفيون في أفغانستان بنسبة ٤٣ في المائة عن العام الماضي. ولذلك فإن هذا المشروع يدعو بقوة جميع الأطراف الأفغانية إلى أن توقف جميع الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات وإلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى حظر إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات انطلاقا من أفغانستان وما يصاحبه من اتجار غير مشروع بالأسلحة وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية، تهديدا أساسيا لبلدان المنطقة.

وإننا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار استخدام الأراضي الأفغانية، ولا سيما الواقعة تحت سيطرة الطالبان، كمأوى للإرهابيين ولتدريبهم. ولذلك فإن مشروع القرار هذا يطالب بقوة بأن تتخذ جميع الأطراف الأفغانية، ولا سيما الطالبان، تدابير فعالة لضمان عدم استخدام الأراضي الواقعة تحت سيطرتها كقواعد ومعسكرات للإرهاب، وأن تتخذ الخطوات الضرورية لدعم الجهود المبذولة لمحاكمة الإرهابيين المتهمين دون إبطاء. وبمقدور الإرهابيين القادمين من أفغانستان الوصول بسهولة إلى كل بلد من بلدان العالم. ويشكل ذلك تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويبرهن الهجوم بالقنابل على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس ١٩٩٨ أن البلدان البعيدة عن المنطقة أصبحت ضحية للأعمال الإرهابية التي يجري تنظيمها وتخطيطها في أفغانستان وفي هذا السياق، أود أن أذكر بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ونحن نحث الطالبان على الامتثال لهذا القرار دون مزيد من الإبطاء وأن تقوم بتسليم أسامة بن لادن تمشيا مع القرار.

ونحن نأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وإننا على اقتناع تام بأن تحقيق تسوية دائمة للصراع في أفغانستان لا يمكن أن يتم إلا من خلال وقف إطلاق النار والحوار السياسي. ونود أن نرسل من خلال مشروع القرار هذا رسالة قوية إلى الأطراف الأفغانية وإلى البلدان التي لها نفوذ في أفغانستان - رسالة مؤداها أن المجتمع الدولي يريد من الأطراف الأفغانية أن تكف عن القتال، ورسالة إلى البلدان ذات النفوذ في أفغانستان، بأن تستخدم نفوذها بطريقة بناءة وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، الأمر الذي نؤيده بشدة وبالإجماع.

ودعوني أختتم كلمتي بالإعراب عن امتناننا للأمين العام، ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وبخاصة للسفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، على جهودهم التي لا تعرف الكلل من أجل تعزيز عملية السلام في أفغانستان. وأود

أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن الشكر لجميع موظفي الأمم المتحدة الذي عملوا أو ما زالوا يعملون في أفغانستان على عملهم الممتاز في ظل ظروف صعبة للغاية بل وفي كثير من الأحيان ظروف غير مشجعة.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن ايسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

منذ سنوات عديدة جدا يسبب الصراع في أفغانستان معاناة شديدة للشعب الأفغاني، الذي ما زال يتحمل نتائج الحرب الأهلية. ويتوق السكان المدنيون إلى تحقيق السلام والعدل والنظام. وفضلا عن ذلك، فإن القتال المزمن يهدد استقرار المنطقة وتنميتها الاقتصادية، وتمتد مضاعفاته إلى أبعد من أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء التصعيد الحاد في المواجهة العسكرية في الأشهر الماضية. ونشعر بالفزع لأن حركة الطالبان تجاهلت النداء الوارد في إعلان طشقند من أجل تسوية الصراع في أفغانستان عن طريق المفاوضات السلمية السياسية، وبدلا من ذلك شنت هجوما كبيرا. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلق خاص إزاء معاناة السكان المدنيين بسبب القتال الدائر وإزاء الحالة الإنسانية الآخذة في التدهور للعدد المتزايد من المشردين داخليا.

ويعبر الاتحاد الأوروبي عن انزعاجه العميق إزاء التقارير عن قيام الطالبان بطرد المدنيين بالقوة من أماكن إقامتهم. ونحث الطالبان على وضع حد لهذه الممارسة على الفور والسماح بعودة المبعدين قسرا. ونشعر بالقلق بقدر متساوٍ إزاء التقارير عن الفصل قسرا بين الرجال وأسرهم وإزاء أشكال التحرش الأخرى، وإزاء قيام الطالبان بتدمير المساكن والأراضي والمحاصيل الزراعية على نطاق واسع.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد موقفه، على النحو المعرب عنه في موقفه المشترك في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ومفاده أنه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع، وأنه لن يتحقق السلام والمصالحة إلا بتسوية سياسية، ترمي إلى تشكيل حكومة تكون ممثلة تمثيلا كاملا ومرتكزة على قاعدة عريضة. ولذلك فإننا نناشد جميع الفصائل أن تتفق على وقف إطلاق النار فورا والدخول في مفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير عن تزايد وجود آلاف الرعايا من غير الأفغان. وبصورة أساسية في الجانب الذي تسيطر عليه الطالبان، وهم يأتون في معظم الأحيان من مدارس دينية في باكستان. ويندد الاتحاد الأوروبي تنديدا قويا بكل أشكال التدخل الأجنبي في أفغانستان ويحث على القيام على الفور بوقف إمدادات الأسلحة والذخيرة والمواد الأخرى للفصائل المتحاربة من أجل استعمالها العسكري، فضلا عن مشاركة قوات عسكرية أجنبية، وأفراد شبه عسكريين وأفراد من جهاز الاستخبارات السري. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال ينفذ الحظر المفروض على تصدير الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية وفقا لموقفه المشترك من أفغانستان المعلن في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، ونحث بلدانا أخرى على اعتماد سياسة مماثلة.

وفضلا عن ذلك، فإننا نشجع جميع بلدان المنطقة على تأييد الأمم المتحدة في تعزيز السلام في أفغانستان واستخدام أي نفوذ لها بطريقة إيجابية لإقناع الأطراف الأفغانية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونعرب عن الأسف لأن مجموعة "الستة زائدا اثنان" لم تتمكن من التوصل إلى نهج موحد تجاه الأطراف المتحاربة، ونحث المجموعة على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

ولن يستطيع أي مجتمع أن يحقق قدرا مقبولا من السلام، والعدل، والاستقرار دون الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق عميق إزاء التقارير عن قتل المدنيين الأبرياء ومضايقتهم وعن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني في

أفغانستان. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير عن عمليات الاضطهاد بسبب العرق أو الدين، التي تظهر الطابع العرقي المتزايد للصراع. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه أيضا إزاء التقارير عن إشراك الأطفال في الصراع ونحث الفصائل المتحاربة على أن تتخذ خطوات فورية لوضع نهاية لهذه الممارسة.

ويطالب الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة الطالبان، بالاعتراف بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك حقوق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن، وبالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية، التي انضمت إليها أفغانستان.

ويدين الاتحاد الأوروبي استمرار التمييز على أساس نوع الجنس في أفغانستان. ونحث الفصائل الأفغانية، وبخاصة الطالبان، على وضع نهاية للسياسات التمييزية وعلى الاعتراف بحقوق متساوية للنساء والرجال وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الحق في الوصول إلى مرافق التعليم والصحة، والعمالة والأمن الشخصي والحرية بعيدا عن الترويع والمضايقة. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي أخذ السياسات التمييزية في الاعتبار عندما ينظر مستقبلا في اتخاذ قرارات تتعلق بتقديم الدعم لبرامج المعونة في أفغانستان، بهدف الأخذ بالشواغل المتعلقة بنوع الجنس ومحاولته النشطة لتعزيز مشاركة الرجال والنساء بصورة منصفة، على حد سواء.

ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة للشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ترمي أهدافها الرئيسية إلى تعزيز احترام المعايير الإنسانية الدنيا وردع الانتهاكات الواسعة النطاق والمنتظمة لحقوق الإنسان في المستقبل. ونتطلع إلى وزع هذه الوحدة على جناح السرعة.

ومنذ سنوات، ما فتئ الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمعونة الإنسانية في أفغانستان. وتعين على اللجنة الأوروبية أن تعلق تمويل المشاريع في كابول في تموز/يوليه ١٩٩٨ لأن الوكالات واجهت صعوبات متزايدة في تسليم المعونة الإنسانية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية وتستند إلى مبادئ معينة، ولا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. ونتيجة لذلك، تعين على اللجنة الأوروبية أن تخفض مساعداتها الإنسانية لأفغانستان لأسباب تتعلق بالأمن. وبالرغم من ذلك استؤنفت الأنشطة الإنسانية في وقت لاحق، أي في بداية عام ١٩٩٩، ونحن نرغب في مواصلة مساعدة الشعب الأفغاني. غير أننا نود أن نشير إلى أن تقديم المعونة لا يمكن أن يستمر إلا حيث أمكن تسليمها بطريقة فعالة، دون تمييز، وحيث أمكن للمنظمات الإنسانية القيام بأعمالها بحرية وأمان. والافتقار إلى المصالحة الوطنية يؤثر سلبا على المانحين المشاركين في تقديم المساعدة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار القيود المفروضة على أنشطة موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي حركة الطالبان إلى أن تنفذ بالكامل الاتفاقات الموقعة مع الأمم المتحدة بشأن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. ونحن نحث الفصائل المتحاربة على أن تكفل حرية تنقل الأفراد الدوليين والوطنيين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأن تكفل حرية وصولهم بأمان إلى جميع المحتاجين، بدون أية قيود قائمة على نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الجنسية، وأن تتعاون على نحو كامل وصادق مع المنظمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحن ندين أشد إدانة الهجمات الأخيرة ضد موظفي وممتلكات الأمم المتحدة عقب فرض مجلس الأمن جزاءات على الطالبان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المساعدة عن طريق التنسيق الوثيق والتكاملية بين جهود الأمم المتحدة للسلم وجهود المساعدة، كما هو متوخى في الإطار الاستراتيجي المشترك بين مجتمع المانحين الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي نداءه إلى الطالبان للشروع في التحقيق الفوري والشامل في جرائم قتل موظفي الأمم المتحدة فضلا عن قتل الدبلوماسيين الإيرانيين خلال هجوم الطالبان على مزار الشريف في آب/أغسطس ١٩٩٨.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية عليا لمكافحة المخدرات غير المشروعة والإرهاب. ولذا فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التزايد الكبير في إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان في هذه السنة، مما يزيد في تهديد الاستقرار الإقليمي ويضر بصحة ورفاه سكان أفغانستان والدول المجاورة وفي مناطق أخرى. ومن ثم نحن ندعو

إلى القيام برد فعل دولي منسق لخطر المخدرات الأفغاني. وفي هذا الصدد، نقر بدور مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في مكافحة المخدرات.

إضافة إلى ذلك، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الأفغانية على الامتناع عن تمويل المنظمات الإرهابية أو توفير التدريب أو المأوى لها أو دعم أنشطتها الإرهابية. ونكرر نداءنا إلى جميع الفصائل الأفغانية، وخاصة إلى حركة الطالبان، لإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين الأجانب داخل أفغانستان، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وفي هذا الصدد، يحث الاتحاد الأوروبي الطالبان على الامتثال إلى قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بدون مزيد من التأخير وتسليم أسامة بن لادن تمشيا مع ذلك القرار. ويقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بفرض جزاءات تستهدف الطالبان.

والاتحاد الأوروبي قد عقد العزم على الاضطلاع بدور فعال في الجهود الرامية إلى وقف القتال واستعادة السلم والاستقرار واحترام القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان، في أفغانستان. ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا لإحلال سلم مستدام في أفغانستان، ووضع حد للتدخل الأجنبي فيها، وتشجيع الحوار بين الأفغانيين، خاصة عن طريق دعم الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وسنواصل أيضا توفير الدعم الكامل لجهود الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا لاعتزام الأمين العام تعزيز بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان بغية كفالة دورها الرئيسي في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم في أفغانستان.

ويشجع الاتحاد الأوروبي بوجه خاص المبادرة المشتركة التي ينظمها مجلس السلم والوحدة الوطنية في أفغانستان لعقد "لويا جيرغاه" (المجلس الأكبر). ونحن نرحب باجتماع روما الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لأنه كان يستند بوضوح إلى مبدأ مفاده أن مستقبل أفغانستان يجب أن يقرره الأفغانيون أنفسهم.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان. ونلاحظ مع القلق أن عدم إحراز تقدم حتى الآن في المفاوضات مع أطراف الصراع أدى إلى جمود أنشطة المبعوث الخاص، ونأمل أن يزيد استعداد أطراف الصراع في التعاون مع المبعوث الخاص بما يمكنه من استئناف أنشطته.

السيد أورتيكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تقدم مشروع القرار A/54/L.58، الذي يؤكد التزام المجتمع الدولي بمعالجة الآثار المدمرة للحرب الأهلية التي تسعر منذ ٢٠ عاما في أفغانستان والتصدي للسياسات الخاطئة للسلطات هناك. ويظل بلدي يشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في شمال أفغانستان. وهناك ٦٥٠٠٠ من الأشخاص الذين شردتهم حركة الطالبان بقتالها في هذا الصيف قد اتخذوا لهم ملجأ الآن في وادي بنجشير الذي تسيطر عليه المعارضة. ومع حلول فصل الشتاء، فهم يواجهون نقصا خطيرا في الأغذية والمأوى. وقد فر آلاف آخرون إلى كابل وهم في حاجة إلى الدعم هناك. ونحن نرحب بتعاون الطالبان في السماح لقافلة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية بأن تعبر الخطوط الأمامية إلى وادي بنجشير، ونحثهم على مواصلة كفالة وصول المساعدة الغذائية إلى أشد المحتاجين إليها في أفغانستان.

إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات لحقوق النساء والفتيات، تظل مصدر قلق رئيسي للولايات المتحدة. وقد أثارت جزعنا الأنباء الواردة عن الانتهاكات الفادحة والمنتظمة ضد المدنيين خلال القتال في سهول شومالي في شهر تموز/يوليه، بما في ذلك فصل الرجال عن أسرهم، وعمليات الإعدام بلا محاكمات، وحرق المساكن والحقول والبساتين. ومن ناحية أخرى نشيد بإنشاء وحدة الشؤون المدنية ضمن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لتعزيز احترام حقوق الإنسان، ونحن ننتظر نشر المجموعة الأولى من موظفي الشؤون المدنية حالما تسمح الظروف بذلك.

وقد أثار فزعنا أن أفغانستان قد أصبحت في هذه السنة أكبر منتج في العالم للأفيون غير المشروع. وقد أورد الأمين العام أن عدد الهكتارات التي تستغل في إنتاج خشخاش الأفيون قد زاد بنسبة ٤٣ في المائة في هذه السنة، وأن إنتاج خشخاش الأفيون قد امتد إلى ١٠٤ مقاطعات في أفغانستان، مما يزيد عن السنة الماضية بـ ٣١ مقاطعة. ويناقض ذلك تماما تعهد الطالبات للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأنهم سيد عمون القضاء على كل خشخاش الأفيون. ويعلن بلدي أنه يجب على جميع الأطراف الأفغانية أن

توقف أنشطة المخدرات غير المشروعة وأن تتعاون مع الجهود الدولية لوقف إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في كل مكان.

إن مواصلة الطالبان إيواء الإرهابيين الدوليين في أفغانستان تشكل شاغلا ملحّا لجميع الدول. وما زال بن لادن وشبكاته يهدد ليس سلامة الأمريكيين في جميع أنحاء العالم فحسب، بل غيرهم من المواطنين في بلدان لا حصر لها ممن قد يصبحون ضحايا سياساته الإرهابية.

وكان قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) خطوة هامة في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي. فقد أرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى الطالبان بأن عليهم أن يسلّموا بن لادن إلى بلد يمثُل فيها أمام القضاء. ومما أثلج صدرنا أننا سمعنا من دول أعضاء كثيرة أنها تتخذ إجراءات لتنفيذ الجزاءات المفروضة على الطالبان. ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الجزاءات بأكملها وبسرعة، وعلى مساعدة لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن عن طريق تقديم معلومات عن ممتلكات وطائرات طالبان في بلدانها.

وأود أن أؤكد أن هذه الجزاءات تستهدف الطالبان. وقد وضِعت بدقة بحيث يقل أثرها على شعب أفغانستان، وتسمح باستمرار تقديم المساعدة الإنسانية دون عائق. ولم تتخل الولايات المتحدة ولا المجتمع الدولي عن الشعب الأفغاني. وقد اجتمع فريق دعم أفغانستان هذا الأسبوع في أوتاوا لكي ينسق المساعدة الدولية على نحو أفضل. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للجهود الإنسانية في أفغانستان، فقدمت حوالي ٧٠ مليون دولار في السنة المالية الماضية، وتعهدت بتقديم ما يزيد عن نصف مليون دولار استجابة لأزمة الأغذية التي حدثت مؤخرا في أفغانستان.

ولكن هذا العام أحبط آمال من يسعون لإحلال السلام في أفغانستان. فقد شن الطالبان هجوما عسكريا ضخما، وعُلقت المحادثات فيما بين الأطراف الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة، وكانت هناك فائدة محدودة من عملية "الستة زائدا اثنان"، وما زال الدعم العسكري الأجنبي للأطراف الأفغانية مستمرا، وبقي معظم موظفي الأمم المتحدة الدوليين خارج أفغانستان نظرا لشواغل الأمن، وجمّد السيد الإبراهيمي، المبعوث الخاص، أنشطته.

وهناك بصيص أمل، وهو مبادرة ملك أفغانستان السابق، زاهر شاه، بالجمع بين فئات عريضة من الأفغان لمناقشة حل سلمي للصراع. واجتمعت فئات مختلفة من الأفغان في روما، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، لمناقشة خطط لعقد "لويا جيرغا" طارئ (المجلس الأكبر)، مما يوفر السبل لشعب أفغانستان نفسه لكي يرسم مستقبله دون تدخل أجنبي. والولايات المتحدة تشجع جميع الأطراف الأفغانية على مواصلة استكشاف سبل الحل السلمي لهذا الصراع.

وباقتراب فصل الشتاء، تتجمد الحالة العسكرية إلى حد كبير في أفغانستان. ولا يظهر أن أيا من الجانبين يملك القوة الكافية لإلحاق الهزيمة بالجانب الآخر. ولا يؤدي القتال المزمن إلا إلى المزيد من المعاناة الإنسانية، والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، والمزيد من الأنشطة غير المشروعة للمخدرات، والمزيد من الدعم للإرهاب. وتحث بلادي الأطراف المتحاربة على أن تلقي أسلحتها جانبا وتعد العدة للأفغان في جميع أنحاء العالم للتفاوض حول إنهاء صراع طال أمده أكثر مما يجب. وإذا أراد الأفغان ذلك، فسيمكن تنفيذه، بل وسيُنفَّذ.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام على إعداده تقريرين عن البند ٢٠ (و) و ٥٠ من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أشكر وفد ألمانيا شكرا جزيلا على تنسيق مشروع القرار الهام المعروض علينا. ويتناول مشروع القرار، على نحو شامل، قضايا تتعلق بأفغانستان في مجالات إحلال السلام والأمن، وتقديم المساعدة الإنسانية، ويحظى بالتأييد الكامل من حكومة بلادي. ونرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

وتشاطر اليابان المجتمع الدولي الشواغل العميقة التي أعرب عنها في الأشهر الماضية إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان، حيث زاد القتال الطائفي حدة، وشُرد كثيرون بالقوة من ديارهم. وتتزايد معاناة المدنيين، وتشعر البلدان المجاورة بالانشغال إزاء تدفق اللاجئين. وهناك مصدر آخر لانشغالنا العميق، وهو ما نما إلى علمنا من مضاعفة إنتاج خشخاش الأفيون في أفغانستان في العام الماضي.

وتؤيد اليابان الجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص، السفير الإبراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لاستعادة السلام في ذلك

البلد الذي مزقته الحرب. وبنفس القدر، نعطي قيمة كبيرة لأنشطة منظمات الأمم المتحدة في أفغانستان. ونعترف بأنها تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة، إلا أننا نشجعها على مواصلة مساعيها الهامة. وتُقدر اليابان أيضا الجهود التي بذلتها مجموعة "الستة زائدا اثنان"، المكونة من الدول الست التي لها حدود مع أفغانستان، بالإضافة إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وتأمل أن تستكمل أعمالها، مع الجهود الإضافية للدول الأعضاء الأخرى، أعمال الأمم المتحدة، وتعجل بتسوية الصراع. وتدعو اليابان أطراف الصراع، وبخاصة الطالبان، إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لكي يمكن التوصل في نهاية المطاف إلى إرساء سلام دائم في أفغانستان. ونود أن نؤكد من جديد اعتقادنا بأن الصراع في أفغانستان لن يسوّى إلا من خلال المفاوضات السلمية بغرض إنشاء حكومة تمثيلية متعددة الأعراق وذات قاعدة عريضة.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربعة عناصر أساسية لتحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع الذي استمر زمنا طويلا.

أولا، يجب على حركة الطالبان والفصائل الأفغانية الأخرى أن توقف القتال فورا وتستأنف الحوار. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا بالوسائل السلمية، ونحن ندعم كل الجهود المتجهة إلى هذه الغاية. وفي هذا السياق، أود أن أكرر دعوة حكومتي لاستضافة اجتماع يمكن أن تدخل فيه جميع الفصائل الأفغانية في حوار في محيط محايد، بهدف إيجاد طريقة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وثانيا، ينبغي ألا تتدخل البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة، في الصراع، وبدلا من ذلك ينبغي أن تمارس نفوذها على الأطراف المتحاربة لتضع حدا للقتال. ومن المهم بوجه خاص أن توقف جميع الأطراف المعنية تقديم المساعدة العسكرية أو الأسلحة إلى الفصائل المتحاربة، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها إطالة أمد القتال.

وثالثا، بالنظر إلى المعاناة الإنسانية الهائلة للشعب الأفغاني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. وفريق دعم أفغانستان، الذي عقد اجتماعه السادس في كندا في هذا الأسبوع، يعمل عملا بالغ الأهمية باستكشافه طرائق لضمان التنفيذ الفعال والكافي لهذه المساعدة. واليابان من جانبها قدمت مساعدة إنسانية عن طريق وكالات وبرامج الأمم المتحدة بلغت ٤٠٠ مليون دولار عبر السنوات العشر الماضية.

ورابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث إلى الفصائل الأفغانية وزعمائها وإلى الشعب برسالة واضحة مفادها أنه سيقدم المساعدة لجهودهم في مجال إعادة التعمير الوطني ما أن يتوقف القتال ويعود السلام وتشكل حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق وممثلة للجميع. وإنشاء هذه الحكومة مسألة لا غنى عنها لكي يقدم المجتمع الدولي المساعدة لإعادة التعمير. ويحدونا الأمل في أن يشجع هذا الالتزام القوي من المجتمع الدولي الفصائل المتحاربة على أن تأتي إلى طاولة المفاوضات وتسوي النزاع سلميا. واليابان من جانبها تجدد التزامها بالإسهام في إعادة تعمير أفغانستان ما أن يعود السلام، وباستعدادها لذلك.

إن الطريق إلى السلام في أفغانستان طويل وشاق. ومع ذلك، أعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يثابر على بذل جهوده لإقناع الأطراف المتصارعة بأن تحقيق السلام الدائم سيكون في مصلحتها. وستظل اليابان تضطلع بدور نشط في هذا المجهود.

السيد فورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): ما من شك، وتقرير الأمين العام يشهد بوضوح على هذه الحقيقة، في أن الأزمة السياسية والإنسانية في أفغانستان لا تزال من أكثر مشاكل المجتمع الدولي مشغولية وإلحاحا. ونحن في تركيا لدينا روابط تاريخية وثقافية عميقة الجذور مع الشعب الأفغاني. ولا نود غير أن نرى بزوغ أمة مستقرة تنعم بالسلم والازدهار. وقد بلغ القتال في هذا الصيف مستوى لم يسبق له مثيل عندما شنت حركة الطالبان هجومها العسكري الواسع النطاق. وسببت هذه الحملة العسكرية مشاكل جديدة للحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة فعلا على أرض الواقع. ويساورنا قلق عميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز ضد النساء والفتيات وأعمال التطرف الديني، وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان.

والآثار الجانبية للأزمة الأفغانية - مثل اللاجئين، وزراعة المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، وإيواء الإرهاب الدولي - قد اتخذت أبعادا عابرة للحدود وذات آثار عالمية. وتتسبب المخدرات والإرهاب

والأسلحة في أفغانستان في إيجاد حلقة مفرغة، ومدمرة للجميع. ويدعو مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة إلى استجابة دولية منسقة للتهديدات الناشئة من أفغانستان. ونحن نشاطره هذا الرأي.

وقد تسبب الطابع العرقي والديني للصراع في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واغتيالات وتشريد للسكان في شمال أفغانستان. وفي هذا الصدد، لا يزال يتعين على حركة الطالبان أن تجري تحقيقا دقيقا في حالات محددة مثل اغتيال موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الإيرانيين بصورة مأساوية. وزيادة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن اشتداد الصراع في أفغانستان قد أكدت أهمية العمليات الإنسانية التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها. ولكن المشاكل الأمنية والقيود التي تواجه وصول مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية تزيدان من معاناة الشعب الأفغاني.

وقد عيّنت تركيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ منسقا لأفغانستان في مستوى سفير، بهدف إجراء الاتصالات بالأطراف في أفغانستان وبالدول المهتمة والإسهام في إيجاد حل للمشكلة الأفغانية بالوسائل السلمية. وتؤكد ملاحظاتنا المستقاة من المصادر الأساسية أمرا بديهيا، وهو أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الأفغانية. ويبقى الحل المجدي الوحيد للمشكلة هو إقامة حكومة عريضة القاعدة، متعددة الأعراق يتمثل فيها جميع الأطراف. ويمكن للأطراف أن تستفيد من الوسائل التقليدية، مثل "لويا جيرغا"، أو من مفاهيم حديثة من شأنها أن تفضي إلى إقامة هيئة تمثيلية جديدة مقبولة لدى الشعب الأفغاني. ولكن عملية المصالحة هذه لا يمكن أن تستأنف ما لم يعلن عن وقف لإطلاق النار وبدء حوار حقيقي بين الأطراف. وهذا يمثل عملا أساسيا.

وللحفاظ على وحدة أفغانستان الإقليمية واستقلالها أهمية قصوى. ولا تزال الجهود الجماعية، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور رئيسي، هي الأداة الفعالة الوحيدة التي يمكن أن تقود الأطراف الأفغانية إلى الحوار. والأنشطة التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، تستحق الإشادة وينبغي أن تحظى بمساندة قوية من المجتمع الدولي. وينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أيضا أن تواصل تعاونها المفيد مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان.

وتعمل تركيا حاليا على البدء بتنفيذ برنامج مساعدة إنسانية يستهدف مباشرة الشعب الأفغاني بأجمعه. ونعطي الأولوية لأكثر الفئات حاجة، ومن بينها المعوقون والأطفال والأرامل. ونعتقد أنه ينبغي لبرامج المساعدة الإنسانية التي تستهدف أفغانستان أن تكون عريضة القاعدة، تغطي كل قطاعات المجتمع الأفغاني. وتنظر تركيا أيضا في الإسهام في برنامج مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية لأفغانستان.

ونعتقد أن الشعب الأفغاني يتطلع إلى إعادة بناء وحدته ووئامه. والتجربة المؤلمة التي مر بها أثبتت توقه إلى المصالحة الوطنية. وتركيا، كشأنها دائما، مستعدة للإسهام في تحقيق هذه النتيجة. ولذلك فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية ونشارك في تقديمه. وأود أن أشكر حكومة ووفد ألمانيا على تنسيق إعداد مشروع القرار الممتاز هذا. ويحدونا الأمل في أن يشكل اعتماده بتوافق الآراء خطوة أخرى في الطريق الصحيح.

السيد حسينان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن شكري للأمين العام على تقريره الكامل الذي تلقيناه منه بشأن الحالة في أفغانستان. كما أود أن أشكره على تقاريره الدورية المتعلقة بالموضوع والتي تلقيناها كل ثلاثة أشهر على مدى السنة الماضية. وهذه التقارير تبين الجهود المستمرة المتفانية التي بذلها الأمين العام بنفسه، فضلا عن جهود مبعوثه الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي، والجهود التي بذلها زملاؤه في إدارة الشؤون السياسية وبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بغية التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أفغانستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ستانيسلوس (غرينادا).

ومنذ المناقشة التي شهدتها الجمعية العامة في السنة الماضية بشأن أفغانستان، حدث للأسف مزيد من التدهور في حالة ذلك البلد المنكوب بالحرب وساءت الحالة الإنسانية. وقد بذلت طالبان محاولة فاشلة أخرى في الصيف الماضي لحل المشكلة بالقوة المسلحة، وذلك في تجاهل صريح لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع ولرغبة الشعب الأفغاني في التوصل إلى المصالحة الوطنية. إذ أسفر الهجوم المضاد الذي شنته الجبهة المتحدة بعد ذلك بأسبوع عن

استعادتها لكل ما فقدته من أراض تقريبا، وتبين مرة أخرى أن العمل العسكري ليس هو الحل.

وعلى الرغم من أن القتال لم يحدث تغييرا شاملا في الميزان العسكري بين الجانبين المتحاربين، فإنه قد زاد من بؤس السكان المدنيين. وقد بينت التقارير الموثوق بها التي ظلت ترد من أفغانستان أن طالبان تبنت ما يماثل سياسة الأرض المحروقة في الجهات التي وقع فيها هجومها. وهناك تقارير موثوق بها تفيد أن طالبان تعمدت حرق المساكن والقرى ودمرت بصورة منظمة القاعدة الزراعية في سهول شومالي لثني السكان المشردين عن العودة.

ويشير الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/54/378، إلى

"قيام الطالبان بالتشريد القسري للسكان أثناء هجومها الأخير في سهول شومالي هو مؤشر يبعث على الانزعاج بشكل خاص، ويعكس عدم اكتراث هذه الحركة الواضح بالشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي". (A/54/378، الفقرة ٣٩)

وقد قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى مجلس الأمن في إحاطته الإعلامية للمجلس في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩، ببيانات تفصيلية بما وصفه بـ "سياسة الأرض المحروقة" التي اتبعتها طالبان في المنطقة نفسها.

ويبدو أن الأعمال التي ارتكبتها طالبان في سهول شومالي تسير على نفس النمط المتبع عندما ذُبح آلاف الأبرياء في أعقاب استيلاء طالبان على مزار شريف في آب/أغسطس ١٩٩٨ والتطهير الإثني المنظم في باميان في نيسان/أبريل وأيار/ مايو من هذه السنة، وهما حدثان أريد بهما تغيير خريطة أفغانستان الديمغرافية. وقد ساورنا القلق الشديد إزاء الطابع العرقي للصراع وإزاء التقارير التي تتحدث عن وقوع الاضطهاد استنادا إلى الأصل العرقي والمذهب الديني. ونحن نأسف لأن الشروط الموضوعة للتحقيق في المذابح التي ارتكبتها طالبان سابقا لم يتم الوفاء بها ولأن الأثر الوقائي لمثل هذا التحقيق لم يحدث. كما نأسف لأن النساء والفتيات الأفغانيات ما زلن محرومات من التمتع بالرعاية الصحية أو التعليم أو العمل في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان.

وبينما لا تزال الحالة في أفغانستان مدعاة للحزن تصبح عواقبها الأعم أخطر من ذي قبل على الإطلاق، إذ لا تزال المنطقة الإقليمية والعالم بصفة عامة يتأثران بعدم الاستقرار الذي ينتشر من جراء الفوضى وغيبة القانون المرتبطين بهذا الصراع والأخطار الواسعة النطاق الناشئة عنه والمتمثلة في الاتجار بالمخدرات، وأزمة اللاجئين، والإرهاب.

فمن جراء حالة الفوضى من ناحية، والسياسة الحمقاء التي تتبعها طالبان، من ناحية أخرى، أصبحت أفغانستان إلى حد بعيد أكبر منتج للأفيون في العالم بحيث تنتج، حسبما ذكر الأمين العام، ٧٥ في المائة من إنتاج العالم من الأفيون. وعلاوة على ذلك تبين الإحصائيات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات أن إنتاج الأفيون في أفغانستان بصورة إجمالية قد تضاعف في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وبلغ رقما قياسيا قدره ٦٠٠ ٤ طن متري.

وبديهي أن الاتجاه التصاعدي في الاتجار غير المشروع بالمخدرات الناشئ أصلا في الأراضي الخاضعة لطالبان يمثل في الواقع خطرا شديدا شاملا مدمرا ينذر ويؤثر على المجتمعات البشرية كافة. وهو لا يلحق الضرر البشري والمادي على الصعيد الوطني فحسب، بل قد يكون سببا للتوتر فيما بين الدول، الأمر الذي قد يفضي إلى عدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الوقت الحالي تخوض جمهورية إيران الإسلامية التي تتقاسم حدودا طويلة مع أفغانستان، حربا باهظة التكلفة على حدودها الشرقية ضد تجار المخدرات المدججين بالسلاح. ومنذ بداية السنة الجارية، لقي ١٦٠ إيرانيا من أفراد جهاز مكافحة المخدرات حتفهم في المواجهة المسلحة مع المهربين المسلحين وبذلك ارتفع العدد الإجمالي لأفراد القوات الذين قتلوا في هذا الميدان إلى ٢ ٨٥٢ فردا منذ سنة ١٩٨١. وفي هذه السنة، بلغ إجمالي المخدرات المصادرة ١٧٠ طنا متريا. وقد خصصت جمهورية إيران الإسلامية بلايين الدولارات لمشاريع مكافحة المخدرات في العقدين الماضيين، بينما تزيد التكلفة المقدرة للحملة المقبلة وحدها على بليوني دولار.

ونحن نرى أن مسألة الاتجار بالمخدرات لا تزال تمثل مسؤولية مشتركة بين الأمم كافة، لا سيما الأمم التي تملك أكثر الإمكانيات اللازمة لمواجهة هذه المسألة. ومن الممكن أن تكلل جهودنا في هذا الصدد بالنجاح إذا اقترنت بدعم معقول وتعاون ملموس من جانب المجتمع الدولي. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن من الضروري أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الدول الأعضاء، دورا أنشط، وذلك بتوفير مساعدات سياسية ومادية ومالية معقولة للبلدان المجاورة لأفغانستان لكي تعزز أمنها على الحدود. وأجد لزاما علي أن أعرب عن تقديري للمبادرات العملية التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بتوفيره المساعدات لتعزيز القاعدة الوطنية لمكافحة المخدرات غير المشروعة في منطقتنا.

وقد تعيَّن على بلدي أن يتحمل، بصورة غير متناسبة، عبء الصراع الدائر في أفغانستان على مدى عقود. إذ لا زلنا نستضيف أعدادا لا يُستهان بها من اللاجئين الأفغان. ومما يؤسف له أن استئناف القتال بصورة دورية في شمال أفغانستان ووسطها وانعدام الرغبة في العمل على تحقيق السلام لم يؤديا إلى تشريد أعداد جديدة من الناس في الداخل وحدوث تدفقات جديدة من اللاجئين باتجاه بلدنا فحسب، بل أنهما أيضا قد قوضا بشدة الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم طوعيا.

ورغم أن ما يقرب من مليوني لاجئ أفغاني يعيشون في إيران ما زالوا يلقون عبئا ثقيلا بلا موجب على موارد بلدنا المحدودة، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستمرة في التقيد بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. وبالمثل فإنه نظرا لنطاق أزمات اللاجئين الدولية وطابعها اللذين تعترف بها الاتفاقية ذات الصلة، نأمل أن تؤكد الدول الأعضاء الأخرى التزاماتها بالاتفاقية ذات الصلة وذلك بالسعي على نحو أكثر فعالية إلى وضع حد للأزمة الأفغانية وتقديم المساعدة على نحو أكثر جدية للاجئين الذين يعيشون في إيران والراغبين في العودة إلى أفغانستان.

علاوة على ذلك، فإن عدم سيادة القانون في أفغانستان يظل يوفر ظروفا مؤاتية لقواعد الإرهابيين ومعسكرات تدريبهم. ومن الواضح أن تلك الحالة تخلف آثارا سلبية على السلم والأمن في المنطقة وما يتجاوزها بكثير. ولئن كنَّا ندين قيادة الطالبان على توفير معسكرات للإرهابيين والإبقاء عليها في الأجزاء الخاضعة لسيطرتهم من إقليم أفغانستان، نعتقد أن الإرهاب لا يعدو كونه واحدا من الآثار الجانبية العديدة للصراع المستمر في أفغانستان، وأنه لا يمكن مواجهته بفعالية وكفاية ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء يتسم بالعزم لوقف القتال في أفغانستان.

وبالإضافة إلى آثار هذه الحالة المزعزعة للاستقرار ترد أخبار مثيرة للقلق عن وجود آلاف من غير الأفغان يشاركون في القتال إلى جانب الطالبان. وإذا لم يتم عكس هذا الاتجاه، فإن طبيعة الحرب اللاعقلانية الدائرة في أفغانستان قد تتطور على نحو مطرد لتصبح صراعا إقليميا أكثر انتشارا وتدميرا. ولذا فنحن ندعو جميع المعنيين إلى اتخاذ تدابير صارمة تهدف إلى منع مواطنيهم من الانضمام إلى الأطراف الأفغانية.

وينتابنا أسف بالغ لأن الهجوم العسكري الذي قامت به ميلشيا الطالبان في فصل الصيف جاء في أعقاب الاجتماع رفيع المستوى لمجموعة "الستة زائد اثنين" في طشقند، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي. وفي الوقت نفسه، نحيط علما باستمرار تأهب الجبهة المتحدة للدخول في عملية سلام مع الطالبان، كما يلاحظ الأمين العام في تقريريه السابقين، ونأسف لاستمرار الطالبان في رفض هذا النهج البنَّاء.

إن الطابع الدولي للحالة في أفغانستان وتعذر وجود حل لها أمر يستدعي بذل جهد معزز من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. ونحن نناشد هذه الدول أن تواصل جهودها بغية وضع حد للقتال في وقت قريب ولتعزيز عملية التفاوض في أفغانستان. وتظل مجموعة "الستة زائد اثنين"، رغم نواحي القصور فيها، محفلا مفيدا وآلية مفيدة في عملية السلام وينبغي بالتالي أن يدعمها المجتمع الدولي. ونحن نأمل في أن يؤدي فشل الهجوم الأخير للطالبان في تحقيق هدفهم الأساسي إلى إقناعهم ومؤيديهم بعدم جدوى مواصلة القتال وأن يشجعهم على تأييد مبادرات السلام.

ونعتقد أن من الجدير التذكير بأن جميع قرارات مجلس الأمن بشأن أفغانستان قد اتخذت بالإجماع، وأن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة تلقى كل سنة تأييدا متناميا من الدول الأعضاء. وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، شارك ما يقارب ثلث الوفود في تقديم القرار بشأن أفغانستان. ومما يشجع أكثر أن نرى عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار

هذا قد ازداد حتى الآن ليبلغ تقريبا نصف عضوية الأمم المتحدة. وهذا التأييد القوي لمشروع قرار الجمعية العامة يبين بمنتهى الجدية أن تجاهل قرارات الأمم المتحدة والتحدي الصريح للمجتمع الدولي لا يمكن أن يتركا بدون عقاب.

إن جمهورية إيران الإسلامية تظل تؤمن بأنه بسبب الواقع التاريخي والبنية التقليدية والمتعددة الإثنيات لأفغانستان، لن يتسنى إرساء السلم والأوضاع الطبيعية فيها إلا بحكومة عريضة القاعدة حقا ومتعددة الإثنيات وتمثيلية بالكامل تحمي حقوق جميع أفراد الشعب الأفغاني.

إن مسألة قيام قوات الطالبان بالاغتيال المأساوي لموظفي القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار شريف في آب/أغسطس ١٩٩٨ لا تزال معلَّقة ولم تُحسم بعد. إن ميليشيا الطالبان، كما يدرك المجتمع الدولي تماما، بما فيه المجلس نفسه، تظل تتجاهل بعناد أحكام القانون الدولي ولم تنفذ قرار مجلس الأمن ١٢١٤ (١٩٩٨)، الذي أدان هذه الجريمة وطلب في الفقرة ٥ منه من "الطالبان التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها". وأود أن أشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية قد عقدت العزم على متابعة الموضوع بدون هوادة إلى أن تصل إلى نتيجة تتحقق من خلالها العدالة. ونظل نأمل أن تواصل الأمم المتحدة جهودها القيِّمة في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن استئناف القتال قد تسبب في أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا. وليس هناك سوى مرافق قليلة جدا متاحة لهؤلاء الناس. والحالة في وادي بنجشير، والذي يقع في منطقة نائية ومعزولة ليست بها وسائل عيش كافية، تثير الفزع بوجه خاص. والمساعدة الإنسانية الطارئة، خاصة الأغذية والملابس والأدوية والمأوى، تمس الحاجة إليها في تلك المنطقة وفي مناطق أخرى عديدة من أفغانستان. ونحن نشيد بالأمين العام على قيامه بتنسيق جميع الجهود الدولية لتوصيل المساعدة الطارئة إلى الشعب الأفغاني الذي يحتاجها وندعو المجتمع الدولي إلى عدم ادخار أي جهد لمساعدة المحتاجين في أفغانستان.

وفي ضوء ما تقدم، شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/54/L.58. وأود أن أسجل تقديرنا لوفد ألمانيا على المشاورات والتنسيق اللذين أجراهما على نطاق واسع فيما يتعلق بمشروع القرار هذا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإشادة إشادة خاصة بالأمين العام على جهوده لإيجاد تسوية سلمية للصراع المسلح في أفغانستان، ومبعوثه الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، على عمله الدؤوب الذي اضطلع به خلال العامين الماضيين.

والنرويج تشارك منذ سنين عديدة في أفغانستان عن طريق دعمنا لمختلف وكالات الأمم المتحدة وعن طريق عدد من المنظمات غير الحكومية النرويجية والدولية. وقد ترأست النرويج الاجتماع الثاني لفريق المانحين لأفغانستان في نيويورك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ودعمنا لشعب أفغانستان يستند إلى التزام قوي بالتوصل إلى حل سلمي للصراع المسلح.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. ورغم شعورنا البالغ بالحزن لعدم إحراز تقدم حتى الآن، نقر بأنه، بالنظر لما للصراع الأفغاني من آثار إقليمية ودولية متصاعدة، من الضروري إبقاء الصراع الأفغاني على صدارة جدول الأعمال الدولي.

وكما يشير الأمين العام عن حق في تقريره، يمثل الصراع العسكري في أفغانستان السبب الجذري لطائفة واسعة من المشاكل، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتطرف الديني، والإرهاب، وعدم تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. إن تصاعد الصراع العسكري في الصيف الماضي، بالإضافة إلى عواقبه المأساوية المتمثلة في فقد الأرواح ومعاناة المدنيين، أدى إلى زيادة تفاقم جميع هذه المشاكل.

وتشعر النرويج بانزعاج شديد إزاء عدم اعتراف الأطراف الأفغانية بذلك، وعدم استعدادها لاستئناف المفاوضات.

إن إيجاد حل سلمي للصراع العسكري في أفغانستان مسألة حيوية. ونرحب بمبادرات إرساء السلام التي أخذت زمامها المجموعات الأفغانية غير المتقاتلة، مثل لويا جيرغا الذي عقده ملك أفغانستان السابق في روما في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترحب النرويج بإعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية لتسوية سلمية للصراع في أفغانستان. ونأسف لتدهور الحالة منذ اجتماع مجموعة "ستة زائد اثنين" في طشقند في الصيف الماضي. ونطالب الأطراف الأفغانية بتنفيذ التوصيات البناءة الواردة في الإعلان. كما نطالب أعضاء مجموعة "ستة زائد اثنين" بالامتثال لموافقتهم على عدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف أفغاني، وأن يحولوا دون استخدام أراضي كل منهم لهذا الغرض.

ونود أن نؤكد من جديد البعد الإقليمي للصراع الأفغاني. إن الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة غير المشروعة تعرقل التنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها. وأفغانستان، بوصفها أكبر منتج في العالم للأفيون غير المشروع، تهدد الاستقرار والازدهار في البلدان المجاورة لها أيضا. وتشعر النرويج بقلق عميق إزاء المعلومات المتعلقة بالزيادة السريعة في تعاطي المخدرات في المنطقة. وتزيد التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للاتجار غير المشروع بالمخدرات من الآثار المدمرة للصراع العسكري.

ونناشد جميع البلدان في المنطقة أن تضم صفوفها في جهد مشترك لوضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة، الذي يساعد على إطالة الصراع العسكري في أفغانستان. والتوصل إلى تسوية سياسية للصراع الأفغاني سيسهم مساهمة هامة في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وتدين النرويج بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري في أفغانستان، بما فيها الانتهاكات الواقعة على الأقليات العرقية، والنساء، والفتيات. ونحث الفصائل المتحاربة على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومما يزعج النرويج بصفة خاصة انتهاك حقوق النساء والأطفال. والتعليم للجميع، بما فيه تعليم الفتيات والنساء، أفضل استثمار ممكن في مستقبل أي بلد. ونطالب الأطراف، وبخاصة الطالبان، بتعزيز حصول جميع المواطنين بحرية على التعليم، والوظائف، والرعاية الصحية. وتشجب النرويج بشدة تجنيد الجنود الأطفال، ونحث الأطراف على احترام اتفاقية حقوق الطفل، التي احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامها في الشهر الماضي.

وتشعر النرويج بانزعاج إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان، وبخاصة إزاء العدد الكبير من المشردين داخليا. ومن الضروري وضع حد للقتال، وضمان الوصول الآمن للمنظمات الإنسانية. ونطالب بالعودة الفورية للاجئين، ونحث أطراف الصراع على السماح لوكالات الإغاثة بتقديم المساعدة إلى جميع الضحايا بصورة كافية وفعالة.

وتأخذ الأمم المتحدة في الاعتبار بالتفاعل بين العوامل السياسية، والإنسانية، والعوامل المتعلقة بحقوق الإنسان، وغيرها من العوامل من خلال الإطار الاستراتيجي لأفغانستان. وتدعم النرويج بشدة هذا الجهد الذي يرمي إلى إفراد مكان للمساعدة الإنسانية في العملية السياسية لإرساء السلام وتحقيق المصالحة.

وأخيرا، نؤكد من جديد التزامنا بإقامة السلام في أفغانستان، ونقدم دعمنا الكامل إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن أحداث العام الماضي لا تبعث فينا الأمل في قرب انتهاء الصراع المسلح في أفغانستان، ولا في بداية حوار سياسي جاد بين الأطراف الأفغانية المتحاربة الرئيسية. وقد كانت هناك بعض التوقعات المتصلة بأنشطة السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان، والمتصلة كذلك بالاتصالات بين الأطراف الأفغانية في عشق آباد وطشقند.

ومن بين الخطوات الهامة إلى الأمام كان اعتماد إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية لإقرار تسوية سلمية للصراع في أفغانستان من جانب الدول المجاورة والصديقة لأفغانستان، وهي مجموعة الـ "ستة زائد اثنين". والدول التي وقّعت على هذه الوثيقة طالبت الأطراف المتحاربة باستئناف مفاوضاتها السياسية السلمية على الفور بغية إقامة حكومة تمثيلية على نطاق واسع لأفغانستان، وأعربت عن استعدادها لتشجيع إجراء هذه المفاوضات برعاية الأمم المتحدة والالتزام بعدم تقديم أي دعم عسكري لأي طرف أفغاني على الإطلاق.

ومع ذلك، شن الطالبان هجوما جديدا بعد أيام قلائل. وأدى ذلك إلى استئناف الأعمال القتالية على نطاق واسع في أفغانستان وإلى توقف آخر في الجهود الدولية للسلام. ولا تزال الأعمال القتالية تتصاعد في أفغانستان

بسبب قيادة الطالبان، التي عكفت على اتباع سياسة القوة لفرض حل للمشاكل الأفغانية. ومما يشغلنا بصفة خاصة أن هناك آلاف من الطلبة غير الأفغان، فضلا عن مئات المرتزقة والمحاربين من بلدان أخرى ما زالوا يحاربون في صف الطالبان.

وينبغي لنا أن نضع حدا للتدخل الأجنبي المتزايد في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ويجب على الدول المجاورة لأفغانستان أن تمتثل امتثالا صارما للمبادئ ذات الصلة التي نص عليها إعلان طشقند.

وليس سرا أن الأراضي الخاضعة لسيطرة الطالبان في أفغانستان تستخدم لدعم الإرهاب الدولي والتطرف بكل ألوانه، ولتشجيع الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها. ونتيجة لأنشطة الطالبان، اكتسبت أفغانستان سمعة قوية بوصفها إحدة البؤر الساخنة في العالم للإرهاب والمخدرات، التي تلمس فعلا ومباشرة آثارها السلبية فيما وراء حدود هذا البلد، بما في ذلك بعض مناطق روسيا ودول وسط آسيا. ويؤثر كل هذا تأثيرا مباشرا على مصالح أمننا، وسنواصل، إلى جانب شركائنا في كومنولث الدول المستقلة، اتخاذ كل الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

لقد أيدت روسيا قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي أدان الطالبان بشدة لتبنيها الإرهاب الدولي، وطالبها بتسليم أسامة بن لادن، الإرهابي الدولي. وفي ضوء التقارير عن دعم بن لادن للجماعات الإرهابية في الأراضي الروسية، فإن الامتثال لهذا القرار يشكل أهمية خاصة بالنسبة لنا.

ونطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم الفعال إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بغية تعزيز الفرص للدول المجاورة لأفغانستان لتكف عن نقل المخدرات أو تدفقها.

وقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة في قراراتهما أنشطة الطالبان، ووضعا شروطا واضحة بشأن مبادئ إجراء تسوية للمشكلة الأفغانية. والشرط الأساسي إجراء مفاوضات بين الأطراف الأفغانية تحت رعاية الأمم المتحدة ترمي إلى إقامة حكومة متعددة الأعراق، وذات طابع تمثيلي كامل، تضمن احترام حقوق جميع الأفغان وتفي بالتزام أفغانستان، بموجب القانون الدولي، بمراعاة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونود أن نؤكد أن الحديث عن اعتراف دولي من نوع ما بسلطة الطالبان يتعارض تعارضا مباشرا مع ما تطالب به الأمم المتحدة. والتصاعد الجديد للمقاومة المسلحة العنيفة التي بدأتها الطالبان يؤدي إلى تعاظم معاناة الأفغان وإلى انتهاكات صارخة جديدة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

ونطالب حركة الطالبان بأن تتوقف على الفور عن هذه الممارسات، وأن تضمن سلامة الموظفين الدوليين في المجال الإنساني، وأن تهيئ الظروف الواجبة الأخرى التي تسمح للمجتمع الدولي بأن يقدم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى جميع المحتاجين إليها دون أي تمييز.

إن الأمم المتحدة إذ تضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان، يجب عليها أن تتخذ خطوات نشطة لإنهاء إراقة الدماء وحمل الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية. ونحن نؤيد جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان وجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وفاء بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء فريق "الستة زائد اثنين" أن يتخذوا خطوات عملية للاضطلاع بواجباتهم وبالتالي تعزيز تهيئة الظروف الملائمة لتجاوز المأزق الذي تمر به الأزمة الأفغانية. ونرحب بآخر اجتماع لفريق دعم أفغانستان الذي عقد في أوتاوا بالأمس، وشارك فيه ممثلو الدول المانحة، بما في ذلك روسيا، وعدد من المنظمات الدولية وغير الحكومية. ويحدونا الأمل في أن تساعد نتائج ذلك الاجتماع على زيادة فعالية المساعدة الإنسانية الدولية لأفغانستان.

وروسيا مستعدة لمواصلة التعاون البناء مع جميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد تسوية للصراع في أفغانستان على أساس قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): لا تزال الأوضاع السياسية والإنسانية في أفغانستان مصدرا لقلق المجتمع الدولي. كما أن استمرار القتال بين الأطراف المتحاربة أصبح عبئا ينوء الشعب الأفغاني بتحمل أعبائه. لذا فإن الحاجة تزداد يوما بعد يوم لكي يعطي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام للمشاكل اليومية التي

يواجهها الشعب الأفغاني والذي يتطلع إلى توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن والحياة.

وفي هذا الصدد نود الإشادة بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والوكالات المتخصصة في سعيها للتخفيف عن كاهل الشعب الأفغاني معاناته وآلامه. ونناشد الأطراف الأفغانية كافة التعاون مع البعثة وتسهيل عمل هذه الوكالات في تقديم مساعداتها للشعب الأفغاني.

ولا شك أن استمرار القتال قد أدى إلى تزايد حجم قضية اللاجئين والمشردين داخليا وزيادة تعقيدها. كما ساهم فيها عدم اعتراف أحد أطراف النزاع بأية قوانين أو أعراف دولية عند التعامل مع السكان المدنيين العزل، مما نجم عنه موجات من الهجرة الاختيارية أحيانا والقسرية أحيانا أخرى من المناطق الأصلية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في أفغانستان. لذلك فإننا نرى أنه يجب إيجاد حل عاجل وسريع لمشكلة اللاجئين وتمكينهم من العودة الطوعية إلى أراضيهم وتوفير الظروف المعيشية الملائمة لهم.

إن مصر تعرب عن القلق إزاء ما ورد في تقرير الأمين العام حول احتمالات حدوث عجز كبير في المواد الغذائية في أفغانستان العام القادم. كما نحث أطراف النزاع التي تبدي تعنتا إزاء إقامة حوار مع الأطراف الأخرى على أن تدرك فداحة الكارثة التي تحيق بالشعب الأفغاني وتبدي إحساسا بالمسؤولية إزاء شعبها بتخطي المصالح الضيقة وأن تبدأ خطوات حاسمة على طريق التسوية السلمية للنزاع بكل الصدق وحسن النوايا.

إن سياسات توليد الإرهاب ودعم وتشجيع زراعة المخدرات لتمويل آلة الحرب هي من الهواجس التي شغلت المجتمع الدولي. ولا شك أن قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) والبيان الرئاسي الصادر عن المجلس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مثلا رسالتين واضحتين إلى الطرف المعني الذي يجب أن يعي جسامة الموقف ويأخذ في الاعتبار دواعي قلق المجتمع الدولي.

إن العالم الإسلامي بدأ أمس شهرا كريما، هو شهر رمضان. وهو يمثل الدعوة إلى التسامح ونبذ الخلافات. ونغتنم هذه المناسبة لنوجه نداء إلى الطرف الذي يدفع الموقف نحو التدهور للتمسك بأهداب الإسلام الحقيقي، هذا الإسلام الذي يدعو إلى المساواة بين الشعوب وبين الرجل والمرأة، كما يدعو إلى حقن الدماء والتكافل الاجتماعي. ونحث المسؤولين عن التعنت وتدهور الموقف على الامتناع عن هذه الممارسات التي أساءت إلى الدين الحنيف، الذي كان ولا يزال دعوة للسلام والحوار.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): قبل عشرين سنة، وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر، قامت قوات الاتحاد السوفياتي السابق بغزو أفغانستان. ومنذ ذلك اليوم المشهود ظلت أفغانستان وشعبها المعذب يعانيان من الحرب والصراع. ومثل عام ١٩٨٩ حدا فاصلا في تاريخ أفغانستان. إذ انسحبت القوات السوفياتية وتركت وراءها بلدا مدمرا تماما. وتوقع الشعب الأفغاني بعد مغادرة القوات الأجنبية لبلده أن يحل السلام وتتحقق إعادة تعمير هياكله الأساسية واقتصاده وحياته المحطمة. وفي الوقت الذي كان فيه الشعب الأفغاني أحوج ما يكون إلى المساعدة الخارجية في إعادة بناء بلده، تخلى عنه المجتمع الدولي بسرعة، وتجاهل الشعب الذي قدم تضحيات عظيمة في سبيل الحفاظ على استقلاله وسيادته، والذي نهض لتوه من رماد معركة شرسة استمرت طوال عقد من الزمان ضد الاحتلال الأجنبي. والصراع المحتدم في أفغانستان اليوم هو إلى حد كبير نتيجة مباشرة لذلك الإهمال، الذي ما زال مستمرا حتى اليوم.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره فإن استجابة المجتمع الدولي للنداء الموحد الصادر في سنة ١٩٩٩ لتقديم المساعدات إلى أفغانستان كان مخيبا للآمال.

وقد كانت الآثار المترتبة على الصراع في أفغانستان الذي استمر عقدين مدمرة حقا. فقد حل الموت والدمار بكل أسرة أفغانية تقريبا. ولا يزال الملايين يعيشون كلاجئين في أرض أجنبية. أما الاقتصاد الأفغاني فقد أصابه الخراب، ودوت المدن والبلدات ولم يبق منها سوى الدبش، وحل الخراب بالريف ودوت الهياكل المؤسسية وهياكل الدولة.

والشيء المأساوي بالنسبة للشعب الأفغاني أن الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام لم تشهد تغييرا كثيرا بالمقارنة بالسنة السابقة. إذ أن بوارق الأمل التي ظهرت سرعان ما أطفأتها عواصف الصراع الضاري.

وقد مكنت جولتا المحادثات التي دارتا بين الأطراف الأفغانية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل من هذه السنة، الطرفين الرئيسيين من التوصل إلى اتفاق إطاري. إلا أنه من المؤسف أن الآمال التي ظهرت بفعل هذه العملية سرعان ما تبددت بفعل تبادل الاتهامات والاتهامات المضادة بين الطرفين المتحاربين، وطرح الاتفاق جانبا.

وفي يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه اجتمعت في طشقند مجموعة "الستة زائد اثنان" وكانت هذه أيضا المرة الأولى التي تلتقي فيها المجموعة بالجانبين الأفغانيين. واعتمد الاجتماع إعلان طشقند الخاص بالمبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية.

وارتأى الإعلان بدء عملية سلمية للصراع تتألف من مرحلتين وكان من المقرر القيام في الأمد العاجل بتشجيع الأطراف الأفغانية على اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة تشمل وقفا لإطلاق النار ومفاوضات مباشرة بشأن تبادل أسرى الحرب ورفع الحواجز الداخلية لتعزيز التبادل التجاري وتقديم المساعدات الإنسانية. وكانت المرحلة الثانية تتطلب قيام الأفغان بوضع المبادئ الأساسية الواجب اتباعها لإقامة هياكل الدولة في المستقبل في أفغانستان وإقامة حكومة عريضة القاعدة متعددة الأعراق ونيابية بمعنى الكلمة.

وقد تعهد أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنان" بصورة جماعية بألا يقدمو الدعم العسكري لأي طرف أفغاني، وبمنع استعمال أراضيهم لمثل هذه الأغراض. كما وجه نداء مماثل إلى المجتمع الدولي يشمل الدعوة إلى اتخاذ تدابير لمنع إرسال أسلحة إلى أفغانستان. ومما يؤسف له أن الشكوك المتبادلة المترسخة بين الطرفين الأفغانيين الرئيسيين قد أدت بعيد اجتماع طشقند إلى جولة جديدة من أعمال القتال بدأت بهجوم صاروخي شنته الجبهة المتحدة على كابول يوم ٢٧ تموز/يوليه وأعقبها في اليوم التالي هجوم بري شنته قوات طالبان.

واستجابة لنداء وجهه البروفسير برهان الدين رباني، تعهدت باكستان بأن تبادر إلى تيسير المصالحة بين الطرفين الأفغانيين. وتعهدت باكستان، بوصفها طرفا ميسرا، بألا تفعل أكثر من إبلاغ كل طرف، بإخلاص، بوجهات نظر الطرف الآخر. وعقد عدد من الاجتماعات مع الجانبين، غير أن المبادرة لم تنجح بسبب التناقض بين الآراء المبداة في السر والتصريحات العلنية الصادرة عن ممثلي الجبهة المتحدة وبسبب مطالبهم المفرطة التي لم تقبلها الطالبان.

والآن يبدو أن الجولة الأخيرة من أعمال القتال قد هدأ وطيسها. ونحن نأمل مخلصين في أن يدرك الجانبان خلال الفترة الفاصلة الممتدة من الآن وحتى الربيع المقبل أن الصراع أمر غير مجد وأن من الحكمة إعادة بناء أفغانستان على نحو تنعم فيه بالسلام.

ونحن نؤمن بأن إنهاء التدخل الخارجي في أفغانستان من شأنه أن يساعد على تعزيز إقامة السلام وعلى إجراء حوار فيما بين الأطراف الأفغانية. وقد اقترحت باكستان في عدد من المناسبات فرض حظر على توريد الأسلحة يطبق على أفغانستان بأسرها. ومن شأن فرض حظر على الإمدادات العسكرية أن يقلل كثيرا من قدرة الفصائل الأفغانية على مواصلة شن حرب تدمير الذات. وسنظل نعمل على تحقيق هذا الهدف.

إلا أننا نعتقد أن حظر توريد الأسلحة يجب أيضا أن يرافقه برنامج دولي شامل من أجل تعمير أفغانستان وتأهيل اللاجئين الأفغان. فمن شأن إعادة بناء الاقتصاد الأفغاني أن يوطد ويعزز الاندفاع نحو السلام والاستقرار في ذلك البلد.

ولمواصلة الحرب في أفغانستان آثار وخيمة مباشرة على باكستان، حيث يتقاسم بلدانا حدودا تمتد على مدى أكثر من ٢ ٥٠٠ كيلومتر. ولا يمكن لباكستان أن تعزل نفسها عن الآثار التي تصل إليها بفعل الصراع الدائر في أفغانستان. ولقد فرض تدفق الملايين من اللاجئين الأفغان على باكستان أعباء اجتماعية واقتصادية باهظة تحملتها باكستان. وبينما تذبذب حجم جموع اللاجئين الأفغان في باكستان، لا يزال هناك في باكستان حتى اليوم نحو ١,٨ مليون لاجئ. وهؤلاء يمثلون أكبر حشد للاجئين في أي جزء من أجزاء العالم.

وليس أمام باكستان من خيار سوى التعامل على أفضل نحو ممكن مع الحقائق القائمة في أفغانستان، ولا سيما الحقيقة القائلة بأن حكومة طالبان تسيطر على ٩٠ في المائة من الأراضي، بما في ذلك العاصمة كابول. ومشكلتنا كجار لأفغانستان تختلف عن مشكلات من يسهل عليهم أن يتقدموا من بعيد بوصفات للعلاج تحل كل المشاكل أو يتقدمون بالنصيحة أو بالمطالب.

وليس هناك في العالم بلد يمكن أن يستفيد من عودة السلام والاستقرار إلى أفغانستان أكثر من باكستان. ولذلك تقوم سياستنا تجاه أفغانستان على الرغبة في تشجيع التوصل إلى حل سلمي للصراع الأفغاني.

ولقد أيدنا تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة ومبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي، انطلاقا من إيمان مشترك بأنه لا يمكن أن يوجد سوى حل قائم على التفاوض في أفغانستان. ونحن مقتنعون أيضا بأن توافق الآراء فيما بين الأفغان هو وحده الذي يمكن أن يضمن السلام الدائم في أفغانستان. ولا يمكن أن يكون هناك حل مفروض من الخارج. وهذا هو درس التاريخ الأفغاني الذي لا يتغير.

والعامل الرئيسي المؤدي إلى السلام في أفغانستان يكمن في إشراك الطرفين الأفغانيين سويا لا في عزل هذا أو ذاك. ولا بد أن يظل المجتمع الدولي محايدا بين الطرفين لكي يظل موضع ثقة. وليس من المجدي وصف أحد الطرفين بأنه شيطان. فبالتزام الحياد يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل في تحقيق سلام دائم في أفغانستان. وليس من الممكن، بل وليس من العدل في شيء، أن نخص بالذكر طرفا أفغانيا ما ونعتبره مسؤولا عن السيئات التي تراكمت في أفغانستان على مدة الـ ٢٠ سنة الأخيرة.

ويجب ألا ننسى أن نفس الفصائل التي تشكل الآن الجبهة المتحدة كانت في الفترة الفاصلة بين نهاية الاحتلال الأجنبي لأفغانستان ومجيء حركة طالبان تتحارب فيما بينها وتشن الحرب على الجماعات الأفغانية الأخرى. ولم تظهر حركة طالبان إلى الوجود إلا قبل بضع سنوات، وهي قد ظهرت بوصفها رد فعل لتجاوزات أمراء الحرب الأفغان. ولما كان الأمر كذلك، فإنه لا يمكن إلقاء اللوم فيما يختص بالكارثة الحادثة في أفغانستان على عاتق طالبان، كما لا يمكن أن نعفي من سبقوها من اللوم.

وتعتقد باكستان أنه يمكن لمجموعة "الستة زائد اثنان"، بل وينبغي لها أن تضطلع بدورها في إيجاد حل دائم للصراع في أفغانستان. وإننا لا نتشاطر الشكوك التي أعرب عنها البعض بشأن فعالية هذه المجموعة. ولقد كان إعلان طشقند دليلا واضحا على اتفاق المجموعة بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل عودة السلام إلى أفغانستان. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي نقدر فيه قرار الأمين العام بتقوية ورفع مستوى بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، فإننا نأسف لتجميد عمل المبعوث الخاص للأمين العام بناء على طلبه. ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة وعلى الأمين العام ومبعوثه الخاص أن يواصلوا بذل جهودهم للنهوض بالسلام في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي أن يبقي على مشاركته وأن يستفيد إلى أقصى حد من الفرصة التي يتيحها قدوم الشتاء من أجل تشجيع المفاوضات بين الأطراف المتحاربة.

وأود الآن أن أعلق بإيجاز على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.58، الذي قدم إلى الجمعية العامة في وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم. واقترحنا إدخال عدد من التعديلات البناءة لتحقيق بعض التوازن في النص؛ وقبلت بعض مقترحاتنا؛ ومعظمها لم يقبل. ونرى أن مشروع القرار بالشكل الذي قدم فيه لا يزال منحازا وأحادي الجانب. ولا تتغاضى باكستان عن أية تجاوزات من جانب أي طرف من أطراف الصراع في أفغانستان. إلا أننا نشير إلى أن مشروع القرار يحمل جماعة الطالبان المسؤولية الأولى عن معظم التجاوزات، إن لم يكن عن جميع جوانب الحالة الأفغانية. ويتجاهل بعض الخطوات البناءة التي اتخذتها الطالبان سواء المتعلقة بتدمير مختبرات الهيروين والجهود الناجحة لاستبدال المحصول في إطار البرنامج الرائد وهو برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أو بالتحسينات التي أجريت، مهما كانت محدودة، في مجال التعليم والرعاية الصحية للنساء والفتيات. ولا يعترف المشروع بأن مناطق واسعة خاضعة لسلطة الطالبان تنعم نسبيا بالأمن والاستقرار ويمكن أن تشجع على العودة الطوعية للاجئين إذا توفرت المساعدة الدولية.

ونشير أيضا إلى أن الأمين العام أعلن أنه ينوي أن ينقل بصورة تدريجية، إلى كابول، المكتب الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان. ومن الواضح أن هذا القرار يتوقف على تحسين الظروف وتوافر الأمن بصورة أكبر، في المناطق الخاضعة لحكومة الطالبان. وكذلك يحاذر مشروع القرار من توجيه أي انتقاد للجبهة المتحدة سواء بالنسبة للدعم العسكري الخارجي أو التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي، أو الاتجار بالمخدرات أو استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو غيرها من المسائل. وفوق ذلك كله، فإن مشروع القرار يرسل رسالة خاطئة إلى

الطرفين الأفغانيين الرئيسيين اللذين يخوضان المعارك حاليا.

والطابع الأحادي الجانب للنص قد يؤدي إلى تعزيز اقتناع الطالبان بأنهم يتعرضون بصورة غير منصفة للتمييز من جانب الأمم المتحدة. ومن شأنه أيضا أن يشجع الجبهة المتحدة على رفع سقف توقعاتها ومطالبها، وهي مطمئنة إلى اعتقادها بأنها تلقى دعم البلدان القوية. وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على احتمالات إجراء مفاوضات لإحلال السلام بين الأطراف الأفغانية ويعمل على تعقيدها. وبسبب أوجه النقص الخطيرة هذه قررت باكستان أن تنأى بنفسها عن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.58 الذي تنظر فيه الجمعية العامة.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بداية، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره السنوي عن الحالة في أفغانستان، حيث سلط الضوء على الأحداث التي جرت في أفغانستان إبان السنة الماضية في المجالات العسكرية والسياسية والإنسانية، ويحدد أيضا وجهات نظره بشأن السبل والوسائل الأخرى لدراسة المشكلة الأفغانية وحسمها. ونعتقد أن التقرير في مجمله يشكل أساسا جيدا لوضع مشروع القرار المقدم لكي ننظر فيه اليوم.

من الواضح أن سنوات الصراع العديدة في أفغانستان كانت مصدر ألم لا للشعب الأفغاني فحسب، وإنما أيضا لشعوب آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وكذلك بالنسبة لبقية المجتمع الدولي. فالحرب الأهلية التي تدور رحاها منذ أمد طويل وحالة عدم الاستقرار المستمرة تجاوزتا منذ أمد طويل حدود أفغانستان وانتشرت آثارهما السلبية إلى حدود تبعد كثيرا عن حدود تلك المنطقة. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يعرب عن قلقه إزاء ما يجري اليوم في ذلك البلد الذي طالت معاناته وفي المناطق المحيطة به

إن الآثار المروعة للحرب الأهلية في أفغانستان تتضمن انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان والحريات، وتشريد مئات الآلاف بالقوة من السكان المسالمين وانتشارا خطيرا لتجارة المخدرات والأسلحة، وتعاظم تهديد الإرهاب الدولي والتطرف الإقليمي، وإضفاء صفات التطرف على الطابع السلمي الإنساني النبيل لأحد الأديان الرئيسية في العالم وهو الإسلام. وتتخذ هذه الظواهر أشكالا سلبية متزايدة، والضحايا هم من السكان الأبرياء تماما في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والبند قيد النظر في الجمعية العامة اليوم ما برح مدرجا في جدول أعمالها منذ ما يقرب من ٢٠ سنة، أي منذ ١٩٨٠. ومرة أخرى يجب على المجتمع الدولي أن يعبر عن قلقه إزاء مصير هذا البلد وجميع شعوبه وطوائفه وإزاء حقيقة أن الحرب والصراع حرما شعبه من وطنه وحكما عليه بالدمار والحرمان، وغيرا اتجاه تنميته الاقتصادية، وخفضا مستويات المعيشة لعقود قادمة. وبالنسبة لأوزبكستان التي تتشاطر حدودا مشتركة مع أفغانستان، فإن هذه المسألة تثير قلقا خاصا وتجيء في وقت مناسب جدا. فقيام دول مستقلة جديدة في منطقة آسيا ذات موارد بشرية وطبيعية هائلة أدى إلى نشوء منطقة جيوسياسية جديدة يمكن لها عن طريق تحقيق المزيد من التقدم المستمر أن تتحول إلى إحدى الأسواق العالمية التي تتطور بصورة دينامية في القرن الحادي والعشرين. بيد أن نجاح هذا التطور الهام سيعتمد إلى حد كبير على ضمان تسوية سلمية للصراع الأفغاني وإحلال سلام دائم وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في أرجاء المنطقة.

إن تحقيق التسوية السلمية للصراع في أفغانستان على وجه السرعة، إذ لا يوجد بديل منها، سيعطي حافزا قويا لتهيئة الظروف الضرورية التي تضمن التعاون الإقليمي بين جميع بلدان المنطقة بما يعود عليها بالمنفعة المتبادلة. ولذا تعتقد أوزبكستان أن من الأهمية القصوى بمكان أن تصبح أفغانستان دولة سلمية مستقرة وآمنة ذات حكومة قوية ومؤثرة ومتعددة الأعراق قادرة على تحقيق التوافق الوطني في الآراء وضمان الاستقرار الداخلي، واحترام معايير القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة.

وفي السنوات الأخيرة بذلت جمهورية أوزبكستان باستمرار الجهود لإيجاد حل للمشكلة الأفغانية بهدف محدد يتمثل في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين. وهذه التطلعات حددت النهج البناء الذي اتبعته بلادي، في إطار أنشطة مجموعة "الستة زائد اثنان"، المضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة سعيا إلى السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد تسوية سياسية للصراع في أفغانستان.

وأود أن أذكر أنه بالرغم من بعض الانتقادات مؤخرا حيال عدم إحراز نجاح في أنشطة مجموعة "الستة زائد اثنين" فإن المجموعة اكتسبت خبرة في وقت قصير نسبيا، بالتعاون مع بلدان مهتمة أخرى، سعيا إلى الخروج من المأزق الذي وصلت إليه الأزمة الأفغانية. وبرهنت المجموعة، منذ إنشائها على أنها آلية دولية فعالة ذات إمكانية كبيرة لتحقيق حل سلمي للمشكلة الأفغانية. ونحن نرى أن هذه الإمكانية برزت أيضا في الاجتماع الذي عقدته مجموعة "الستة زائد اثنين" على مستوى رفيع بتاريخ ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ في طشقند، بمشاركة الجهات الأفغانية، وفي اعتماد إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في أفغانستان. واستنادا إلى ردة فعل المجتمع الدولي، ينظر الى ذلك الإعلان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بوصفها وثائق دولية رئيسية تتعلق بتحقيق تسوية سلمية طويلة الأمد للصراع الأفغاني.

وبغية تحقيق نتائج فعالة، لا بد لأعضاء المجموعة أن يظهروا الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالتزاماتهم في إطار إعلان طشقند، مثلما أكده تكرارا المجتمع الدولي بأسره. ومن الأهمية بمكان أيضا أن الأطراف الأفغانية يجب أن تحترم آراء المجتمع الدولي، وأن تتخذ موقفا حقيقيا إيجابيا وبنّاء يؤدي إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني. إن تسوية الصراع الأفغاني مسألة تقع في المقام الأول على عاتق الأفغانيين أنفسهم. فجميع أطراف الصراع الأفغاني، بما في ذلك القوى التي تدعمها، يجب أن تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لا الآن ولا في المستقبل.

ونحن نرى أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة يكمن في وقف الأعمال العدائية فورا، وتحقيق وقف لإطلاق النار، واستئناف الحوار بين الجهات الأفغانية بغرض البدء بعملية تفاوضية، تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إحلال سلام واستقرار دائمين.

وأوزبكستان على اقتناع بأن الأمم المتحدة، المعترف عموما بكونها وسيطا محايدا، يجب أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في جميع الجهود الدولية المبذولة لتحقيق تسوية سلمية للصراع الأفغاني. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الذي يبذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ونؤيدها. ونقدر أيضا تقديرا عاليا المساعي التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي كرس نفسه في السنوات الأخيرة لإجراء مفاوضات نشطة لإحلال السلام بغرض تحقيق تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية. ونطلب إلى الأطراف الأفغانية بحزم أن تتعاون على نحو بناء وإيجابي مع المبعوث الخاص في الجهود التي يبذلها من أجل إحلال السلام؛ ومن شأن ذلك أن يمكّنه من الوفاء بولايته على نحو أكثر فعالية.

إن أهم عناصر سياسة أوزبكستان الخارجية المتعلقة بتحقيق التسوية السياسية للصراع الأفغاني تتمثل في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، والحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووحدتها الوطنية. وإذ تؤيد سياسة أوزبكستان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، فإننا نعتزم أن ندعم بقوة مبادرات الأمم المتحدة للخروج من الطريق المسدود في المشكلة الأفغانية، والتعاون بنشاط مع جميع الأطراف المهتمة بإحلال السلام في ذلك البلد، ودعم الاتصالات التي تجرى مع الأطراف الأفغانية في الصراع.

ونشعر بقلق عميق أيضا إزاء جوانب أخرى للأزمة بين الأفغانيين. فاستعمال الأراضي الأفغانية لتدريب إرهابيين ومتطرفين دوليين وللتخطيط للقيام بأعمال إرهابية والتدريب عليها يؤثر تأثيرا مزعزعا للاستقرار بدرجة عالية في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في آسيا الوسطى. وفي ذلك الصدد، ندين بشدة جميع أنشطة مجموعات الإرهابيين والمتطرفين في أفغانستان الموجهة ضد مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومواطنيها. ونرحب بجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة ونؤيدها. وفي ذلك الصدد، تؤيد أوزبكستان تمام التأييد قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا العميق أيضا إزاء إنشاء مراكز رئيسية لانتاج المخدرات على الأراضي الأفغانية. فهذه المخدرات الضارة تنتشر على نحو متزايد في البلدان المجاورة وفي المناطق الأخرى، وتعرض مجتمعاتها الضعيفة لأشد آثارها ضررا. ووفقا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، تضاعف إنتاج الأفيون بصورة غير قانونية في

أفغانستان بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ليصل إلى ٦٠٠ ٤ طن متري. وتجارة المخدرات على نحو غير قانوني، وهي عادة ما يصاحبها الاتجار بالأسلحة والأنشطة الإجرامية الأخرى، تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة بأسرها. ونحن نشعر بالقلق إزاء هذا الأمر، ونطلب إلى الأطراف الأفغانية أن تقوم فورا بوضع حد لجميع الأنشطة غير القانونية في هذا المجال؛ وإننا نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بغية وضع حد لإنتاج المخدرات في أفغانستان بصورة غير قانونية.

ومن مصلحة الجميع أن يدخلوا القرن الحادي والعشرين بعد التخلص من آفات كوكبنا، وأولها الصراعات المسلحة التي تودي يوميا بحياة آلاف الأبرياء. وعلى عتبة الألفية الجديدة، لا بد لنا من أن نواجه تحديا عاجلا يوليه المجتمع العالمي أقصى قدر من الاهتمام ألا وهو إحراز تقدم فعال في عملية السلام في أفغانستان، ووضع حد مبكر للسنوات العديدة من الحرب المدمرة هناك. وتعتزم أوزبكستان أن تضطلع بدور نشط للغاية في الجهود الدولية المبذولة تحقيقا لذلك الغرض.

وارتكازا على ذلك المبدأ تشارك أوزبكستان في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): في مناقشة مشروع القرار المعروض علينا الآن، يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره الكامل المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن الحالة في أفغانستان (A/54/536). فالتقرير يتخذ لأول مرة نهجا جديدا ليوضح، في جملة أمور، مدى التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان، خاصة بالمقارنة مع التقارير السابقة، وليؤكد بوضوح على وجود وحدات عسكرية أجنبية فيها. والحقائق الموثقة جيدا في التقرير تمكن المجتمع الدولي من أن يتأكد من الحقيقة التي تتصف بها خطة باكستان ومرتزقيها الطالبان على حد سواء في أفغانستان وفي المنطقة، وهي خطة باتت مكشوفة الآن.

وفي السياق نفسه، يبرز التقرير حقائق هامة تتعلق بوجود شبكات دولية للإرهاب تعمل انطلاقا من المنطقة وخارجها بالتعاون مع ميليشيا الطالبان، وبحصول زيادة كبيرة في إنتاج الأفيون في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان في أفغانستان، وأخيرا بالتهديد المستمر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان بسبب إضفاء طابع الطالبان على المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير بوضوح انتهاكات الطالبان الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفضلا عن ذلك، يصور التقرير على نحو واف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب الطالبان.

وقبل تناول بعض الجوانب المعينة لهذا التقرير، أشعر بأن علي أن أذكّر هذه الجمعية بأن دولة أفغانستان الإسلامية ظلت منذ وقت بعيد يرجع إلى عام ١٩٩٥ تواصل تسليط الأضواء على الأصداء المشؤومة العميقة الأثر المنبعثة عن النزعة الطالبانية. وكانت هناك إنذارات مبكرة بالتهديد الوشيك من جانب الطالبان، بما فيه صلاتها الوثيقة بشبكات التطرف والإرهاب في المنطقة وفيما وراءها، وتعاونها الوثيق مع مافيا المخدرات العسكرية - السياسية في باكستان، وبرنامجها الإيديولوجي - السياسي في جنوب ووسط آسيا، شكلت كلها تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

ومما يؤسف له أنه رغم الإنذارات المبكرة هذه صقلت الآراء القصيرة النظر لبعض البلدان من المنطقة وخارجها الظهور الأول للطالبان. واستهدفت هذه البلدان استغلال الطالبان لخدمة مصالحها الاستراتيجية والتجارية، دون تحليل متعمق للواقع الحاسم، مثل الحالة الجغرافية - السياسية في أفغانستان، وأهمية عدم تحالفها مع أي بلد في المنطقة، ورغبتها في عدم الانصياع لأي بلد، والتكوين الطائفي لشعبها، وتصميمه على عدم الخضوع لأي سيطرة أجنبية.

وأود أن ألقي الضوء على بعض النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/54/536)، حسب فئاتها.

أولا، بالنسبة للتدخل الأجنبي ووجود وحدات عسكرية أجنبية في أفغانستان، وردت إشارة في الفقرات ٥، و ٣٣، و ٣٥، و ٧٥ من التقرير إلى وجود مقاتلين من غير الأفغان يصلون من باكستان. وفضلا عن ذلك، تؤكد الفقرة ٧٥ على مشاركة محاربين من باكستان في القتال ضد القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية، كما يلي:

"كما أن الوجود المتزايد لآلاف من "المتطوعين" الأجانب، الذين ينضمون أساسا إلى

صفوف حركة الطالبان، يعد أمرا مقلقا وغير مقبول بنفس القدر. وأولئك المقاتلون من غير الأفغان، وبعضهم لا يزالون أطفالا لم يتجاوزوا الرابعة عشرة من العمر، يأتون أساسا من المدارس الدينية في باكستان. وتفيد الأنباء أن هناك أيضا وحدات مستقلة من المقاتلين العرب وغيرهم من غير الأفغان ممن يقاتلون إلى جانب قوات حركة الطالبان، وإن يكن تحت قيادة مستقلة. ومما يبعث على الانزعاج الشديد أن عددا متزايدا من المقاتلين من غير الأفغان يشتركون في القتال الفعلي، فضلا عن المشاركة في تخطيط الهجمات العسكرية وتنظيم الدعم السوقي لها".

وبينما نشكر الأمين العام ونستحسن إدراجه في تقريره العامل الحاسم لوجود المحاربين الباكستانيين وغيرهم من المحاربين الأجانب في أفغانستان، فإن دولة أفغانستان الإسلامية تتوقع أن يُعرف مجلس الأمن العدوان الباكستاني على أفغانستان، وأن يطالب ذلك البلد بأن يسحب متطوعيه المزعومين، وأفراده العسكريين من أفغانستان، كما فعل في وقت مبكر من هذا العام من كارغيل، لصالح السلام والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بانسحاب ميليشيا الطالبان من طرف واحد من محادثات السلام التي جرت في عشق آباد تحت رعاية الأمم المتحدة، وتجاهلها الكامل لاجتماع "ستة زائد اثنين" في طشقند، والهجوم الطالباني - الباكستاني في الصيف، يشير الأمين العام في الفقرات من ١٠ إلى ١٧ من تقريره إلى الجولات الثلاث من محادثات الأطراف الأفغانية التي عقدت نتيجة للجهود الحكيمة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وبعض البلدان المجاورة أثناء السنة. وعقدت جولتان متتاليتان من هذه المحادثات في عشق آباد في ١١-١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ و ١١-١٤ آذار/مارس ١٩٩٩. ومع ذلك أصدر قائد الطالبان الملا عمر، في ١٠ نيسان/أبريل، بيانا بأن الطالبان تعلق المحادثات من جانب واحد. وقد أخفقت المحاولات الدبلوماسية التي بذلت بعد ذلك لإعادة الطالبان إلى مائدة المفاوضات.

وفي ١٩ تموز/يوليه من هذه السنة، اجتمعت الدول الأعضاء في مجموعة "ستة زائد اثنين" في طشقند، بدعوى من حكومة أوزبكستان، واعتمدت إعلان المبادئ الأساسية لإقرار تسوية سلمية للصراع في أفغانستان، المعروف بإعلان طشقند. ودعا الإعلان الطرفين بقوة إلى الامتناع عن بدء أية هجمات عسكرية جديدة واسعة النطاق، كما دعا إلى ذلك في نفس الوقت السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان.

وقد قوبلت النداءات باحتقار أرعن من قوات الطالبان، الذين شنوا بعد ذلك هجوما عسكريا واسع النطاق شمال كابل، بمصاحبة محاربين مسلحين باكستانيين وعرب. ويضع الأمين العام هذا الهجوم الواسع النطاق في منظوره الصحيح في الفقرة ٤ من تقريره، التي تنص على ما يلي:

> "وصل القتال إلى مستوى لم يسبق له مثيل في عام ١٩٩٩ عندما شنت حركة الطالبان هجوما بريا وجويا واسع النطاق ضد الجبهة المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه. وذلك الهجوم، الذي وصفه قادة حركة الطالبان بأنه معركة حاسمة لإنزال الهزيمة بالجبهة المتحدة، لم يقتصر على تبديد آمال السلام التي كانت قد انتعشت في اجتماع طشقند لمجموعة 'ستة زائد اثنين'، بل إنه أضاف أيضا المزيد من المشاكل إلى الوضع المتردي بالفعل فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع".

ومما له مغزى كبير أن المحاولة الأخيرة الجادة من جانب الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، الرامية إلى تلافي هذه الهجوم الواسع النطاق عن طريق النفوذ الذي تمارسه باكستان على مجموعة المرتزقة، كما ورد في الفقرة ٣٤ من التقرير، لم تسفر عن أية نتائج ملموسة.

ودولة أفغانستان الإسلامية، التي لا تزال على اقتناعها الراسخ بالاشتراك المباشر والقوي لباكستان في القتال، ترى أن هجوم شهر تموز/يوليه هجوم باكستاني على سيادة أفغانستان، واستقلالها، ووحدة أراضيها؛ وهذا يتضح أكثر فأكثر للمجتمع الدولي من خلال تطور الأحداث العسكرية طيلة هذه السنة.

إن أعمال باكستان العدوانية في أفغانستان تتطلب إجراء واضحا وحازما من الأمم المتحدة. وجمهورية أفغانستان الإسلامية مقتنعة بأن مجرد الخطابة واعتماد سياسات الارسترضاء تجاه المعتدي لن

يفعل شيئا غير زيادة جرأة المعندي. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تتخذ الأمم المتحدة تدابير حازمة ضد المعتدي في حالة أفغانستان، وترفع بالتالي من شأن الهدف المقدس المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وتنقذ حياة أشخاص أبرياء ظلوا ضحايا للتدخل الأجنبي عبر السنين.

وفيما يتعلق بانتهاكات حركة الطالبان الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان: وإذ تمر اليوم الذكرى الواحدة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونحن على حافة القرن الحادي والعشرين والألفية المقبلة، من المفزع أن نرى حركة الطالبان تدافع عن قضية انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وتوضح الفقرات من ٥٨ إلى ٦٢ من التقرير انتهاكات الطالبان الواسعة والجسيمة لحقوق الإنسان التي استمرت بلا هوادة طوال السنة. ويعبر التقرير عن المعاناة الواسعة والعديد من أنواع الشقاء التي ظل الشعب الأفغاني يتعرض لها في السنة الماضية من مليشيا الطالبان، التي شملت أعمالها الاستهداف المتعمد للمدنيين وغير المقاتلين، وعمليات الإعدام بلا محاكمة للنساء والأطفال، والتشريد القسري للمدنيين، والفصل بين العائلات والنساء وذويهن من الرجال، واختطاف الأطفال والنساء، وإحراق ونهب منازلهم والتدمير المنتظم لهياكلهم الأساسية الزراعية.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة "فرونتير بوست" اليومية الباكستانية، في ٦ كانون الأول/ ديسمبر - أي قبل أربعة أيام فقط - مقالا لأحد المعلقين الباكستانيين قال فيه إن حركة طالبان:

> "لم تستطع إرساء معايير معروفة للحكم تحظى بالقبول داخل أفغانستان أو خارجها. وأسلوبها في الحكم أعاق قدرة الأفغان بصورة عملية على رسم مستقبلهم ودفع بأفغانستان إلى مؤخرة العالم المتخلف النمو ... وترد تقارير عن أن عمليات الإعدام بلا محاكمة، وفصل الرجال عن عائلاتهم، والاعتقالات التعسفية، واختطاف النساء واختفاءهن، وإحراق وهدم المنازل وتدمير الممتلكات، بما في ذلك قطع الأشجار، صارت من الممارسات المألوفة".

وتستطرد فرونتير بوست،

> "ومثل هذه الفوضى لا يمكن إلا أن تزعزع استقرار المجتمع إلى درجة اللاعودة. ومثل هذه الحالة تتطلب من المجتمع الدولي أن يعالج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للشعب الأفغاني على سبيل الأولوية. ولا يمكن أن يحرز تقدم ذو معنى إلا إذا أقيمت حكومة تمثل كل المجموعات العرقية كخطوة أولى".

ثم يكتب المعلق، السيد م. س. غازي، أنه فيما يتعلق بالطالبان، "أصبحت مراجعة أهداف سياسة باكستان الخارجية مسألة أساسية".

إن الظروف التي وصفها أعلاه تقرير الأمين العام والمعلق الباكستاني ترسم صورة للواقع في المناطق الأفغانية التي تسيطر عليها حركة الطالبان. ومن المؤسف أنه على الرغم من هذه الوقائع يتباهى العديد من رجال الدولة والمسؤولين الباكستانيين بعظمة علاقاتهم مع الطالبان، مدعين أن حركة الطالبان استعادت السلام والحياة الطبيعية في العديد من أرجال أفغانستان. والواقع أنه في مناطق أفغانستان التي تسيطر عليها الطالبان هناك احتلال عسكري باكستاني بحكم الأمر الواقع، يوضع فيه أكثر من نصف الأمة تحت الإقامة الجبرية، ويؤسس التمييز على أساس نوع الجنس في شكل نظام من أكثر الأنظمة كراهية للنساء، ويجري استمرار انتهاك جميع القوانين والمبادئ الدولية، ويؤيد الإرهاب علنا، وتهدد البلدان الأخرى وتنتج أكبر كميات من الأفيون المحرم في العالم.

وهناك أيضا جانب تخفيه باكستان في تفسيرها للوقائع في المناطق التي تسيطر عليها حركة الطالبان في أفغانستان. فالواقع، أنه في كل مناطق أفغانستان التي تسيطر عليها حركة الطالبان توجد فعليا درجات متفاوتة من المقاومة ضد الطالبان ومعلمها الباكستاني. وبالطبع تهدف المقاومة إلى كسر قبضتها العسكرية القوية.

وبينما نشكر الأمين العام على الصورة المأساوية التي قدمها عن الفظائع - والتي ارتكبتها جميعها حركة الطالبان ضد مدنيين - فإن دولة أفغانستان الإسلامية تتوقع أيضا من الأمين العام أن يدعو مجلس الأمن إلى إيلاء الاهتمام الواجب لهذه الحالة المنذرة بالخطر

والمعاناة الكبيرة للشعب الأفغاني. ونظرا لهذه الحالة، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ التدابير ضد الجناة. ونعتقد أن الفشل في العمل بقوة ضد هذه الجرائم، سيؤدي بلا شك إلى تولد الشعور بعدم الخضوع للمساءلة والإفلات من العقاب لدى المتورطين في الجرائم البشعة التي عددها الأمين العام.

وفيما يتعلق بإنتاج مليشيا حركة الطالبان للمخدرات بكميات ضخمة، بحيث تمثل أكبر ممون غير شرعي للأفيون في العالم، شهد برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات في وقت سابق من هذه السنة بأن أكثر من ٩٦ في المائة من الأفيون الأفغاني - أي كمية تقدر بـ ٦٠٠ ٤ طن متري وبقيمة نهائية تبلغ ١٠٠ بليون دولار - تأتي من المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الطالبان.

ولقد تكلم وفدي في السنة الماضية من هذه المنصة عن المثلث الشرير الذي يخيم شبحه على منطقتنا. ويتمثل ذلك المثلث الشرير الذي نسعى إلى كشفه، أولا، في المافيا الباكستانية السياسية العسكرية؛ وثانيا، فروع الإرهاب الدولي وتجار المخدرات التي تعمل من المنطقة؛ وثالثا، مليشيا حركة الطالبان السيئة السمعة.

إن مكافحة هذه الشبكة للجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي تمول أهداف باكستان للهيمنة وآلة حرب الطالبان، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية المرتبطة، تتطلب عملا حازما وكبيرا من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة. وإن مجرد التقارير التي تورد الحقائق فقط دون تحليل عميق للظاهرة وتقديم توصيات لاتباع استراتيجية متضافرة لمكافحة المشكلة لا تكفي لإحراز تقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفيما يتعلق بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على حركة الطالبان، فإن من التطورات السياسية الكبرى في إطار الأمم المتحدة القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وكما أوضح الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره، فإن قرار مجلس الأمن الذي يفرض جزاءات على الطالبان يصبح ساري المفعول إذا لم تسلم حركة الطالبان السيد بن لادن في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اعتماد القرار. وبالنظر إلى عدم عزم حركة الطالبان على الامتثال للطلب، فقد أصبحت الجزاءات سارية المفعول في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

وفي هذا السياق، نرحب بالحكم المتعلق باستثناء المسائل الإنسانية، الذي يكفل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المواطنين الأفغان الأبرياء، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي . والهدف الرئيسي للجزاءات هو تقليص موارد طالبان المالية وعمليات غسيل الأموال التي تقوم بها، وهي الموارد والأموال التي تأتي أساسا من عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومن الهبات الواردة ممن يتعاطفون معها في الخارج من الأثرياء أصحاب الفكر الضال.

إلا أن أسئلة كثيرة لا تزال تثار بفعل التعليقات والانتقادات الكثيرة الآتية من دوائر أفغانية مختلفة، تعرب عن استيائها إزاء صياغة القرار وطابعه المحدود، الذي فُهم على أنه يركز أساسا على تسليم فرد واحد لا غير. وتفسر تلك الدوائر القرار على أنه إشارة إلى أن جميع الانتهاكات المخلة بالسلم وانتهاكات القانون الدولي بالصيغة الواردة في الميثاق، بما فيها التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وارتكاب جرائم فظيعة من قبل المقاتلين غير الأفغان، ومن بينهم أفراد عسكريون و "متطوعون" مسلحون باكستانيون، فضلا عن ميليشيا الطالبان، سوف تمر دون عقاب. وهي تفسر قرار مجلس الأمن، في الواقع، بأنه يمنحهم ضوءا أخضر لكي يشتركوا في تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، ولكي ينتهجوا صراحة أسلوب نهب المساكن وإحراقها واقتراف جرائم بحق الإنسانية، وجرائم حرب وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وقد دهش الكثيرون إزاء القرار وطُرحت أسئلة بشأن الموقف اللامبالي الغريب تجاه العدوان الباكستاني، والجرائم المستمرة التي يرتكبها المسلحون الباكستانيون ورجال طالبان، والمعيار المزدوج الذي يستخدمه مجلس الأمن بصدد مبدأ المساواة بين الدول وما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، في ديباجته بشأن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ومن بين الأمم كبيرها وصغيرها.

إلا أن من الضروري، عملا على حماية الحياة والحرية والأمن وعلى وضع حد للمعاناة الشديدة التي ابتلي بها أي إنسان يتهدده العدوان والإرهاب - سواء عاش في الأراضي التي تسيطر عليها طالبان أو خارجها - ألا يقتصر نطاق الجزاءات المفروضة بموجب القرار على تسليم أفغانستان لبن لادن.

ولقد أيدت دولة أفغانستان الإسلامية على الدوام جهود السفير الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص

الموفد من الأمين العام إلى أفغانستان، وجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي يبذلانها بتفان وبلا كلل لإحلال السلام الدائم في أفغانستان. ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام لإقراره وترحيبه برغبة دولة أفغانستان الإسلامية في محادثة طالبان للتوصل إلى حل لمشكلة أفغانستان.

إن دولة أفغانستان الإسلامية - إذ تضع في اعتبارها مبدأ تسوية الصراعات بالوسائل السلمية - ترغب بجدية في قيام حكومة عريضة القاعدة ذات صفة تمثيلية كاملة ومتعددة الأعراق في أفغانستان. وتطمح دولة أفغانستان الإسلامية التي تناضل من أجل السيادة وعودة السلام والأحوال الطبيعية بفضل قيام مثل هذه الحكومة، طموحا شديدا إلى تسوية مسائل جوهرية، مثل استعادة الاحترام التام لحقوق الإنسان في أفغانستان، لا سيما حقوق الإنسان للمرأة والفتاة. وتؤمن دولة أفغانستان الإسلامية إيمانا قويا بأن إعادة بناء أفغانستان وتنميتها ثقافيا واقتصاديا لا يمكن أن تتحقق بالكامل أو بصورة فعالة إذا حرمت المرأة الأفغانية مما وهبها الله من حق في التعليم العام وفي العمل.

ويطمح شعب دولة أفغانستان الإسلامية بحق في عودة السلم والأحوال الطبيعية في وقت قريب، بأمل ألا تكون أفغانستان مجرد جارة لكافة البلدان المجاورة وبلدان المنطقة الإقليمية، ومن بينها باكستان، بل أن تكون صديقة لها أيضا. وسوف تقيم أفغانستان علاقات تعاون تجاري كاملة من قبيل تيسير المرور على الطرق التي تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، لصالح كافة بلدان المنطقة الإقليمية وما وراءها. وتسعى دولة أفغانستان الإسلامية جاهدة إلى استعادة العلاقات الودية فيما بين باكستان وأفغانستان استنادا إلى المساعدة بين دولتين سياديتين ورهنا باستمرار الاحترام المتبادل.

مرة أخرى، تود دولة أفغانستان الإسلامية، باشتراكها في تقديم مشروع القرار المعروض علينا، أن تؤكد من جديد موقفها بأنه لا وجود لأية حلول عسكرية للصراع الجاري في افغانستان.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن خالص امتنان وفدي وخالص شكره للوفد الألماني وللسفير كاستروب، تقديرا لجهودهما المضنية التي بذلت بلا كلل لتنسيق العمل بشأن مشروع القرار المتعلق بأفغانستان. كما أود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود العديدة التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة سوف تعتمد، وفقا لممارستها المستقرة، مشروع القرار الذي شارك في تقديمه أكثر من ٨٠ بلدا، بدون تصويت.

وأود أن أقول كلمة أخيرة. لقد تحدث ممثل باكستان في بيانه توا عن جهود باكستان المبذولة لصنع السلام وعن مساعيها الحميدة بين الأطراف المنتمية إلى طالبان. والواقع أن جميع الجهود الباكستانية، وهي الجهود التي تزعم باكستان أنها جهود تيسيرية، تتركز على زرع البلبلة في صوف الرأي العام العالمي فيما يختص بدورها العسكري في أفغانستان. وهذه حقيقة معروفة جيدا غطاها الأمين العام تغطية جيدة في تقريره الصادر مؤخرا عن الحالة في أفغانستان. والخدمة الوحيدة التي يمكن أن تقدمها باكستان لصالح السلام والاستقرار في المنطقة هي سحب أفرادها العسكريين وما يسمى "بمتطوعيها" من أفغانستان. ولا بد أن يغادر جميع الباكستانيين المسلحين أفغانستان. فباكستان متورطة بصورة مباشرة في الصراع الدائر في أفغانستان ولا يمكن أن تكون وسيطا للسلام في أفغانستان.

والغرض الرئيسي من زيارة المبعوث الباكستان إلى الشمال لإجراء اتصال دبلوماسي هو حث دولة أفغانستان الإسلامية على قبول "إمارة" طالبان المزعومة والاستسلام بذلك لطالبان. وبطبيعة الحال فإن هذا المطلب العبثي مرفوض رفضا باتا. ونحن ندعو باكستان مخلصين إلى أن تجلي الباكستانيين المسلحين من أفغانستان. وهذه سوف تكون الخدمة التي يمكن أن تقدمها باكستان لعملية السلام في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه رغبة في إتاحة الوقت الكافي لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/54/L.58، سيجري البت في مشروع القرار في موعد لاحق سيعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥